الدكتور علاء الدين جعفر محمد علي

النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم

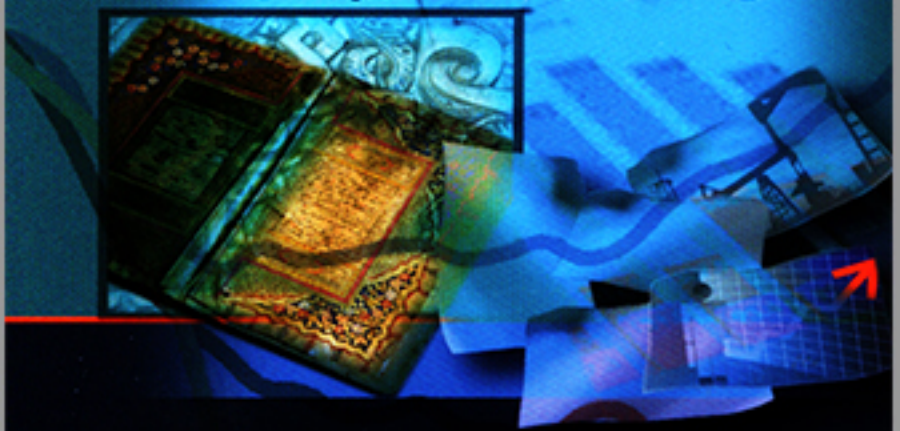

دراسة مقارنة لدور العوامل المنظورة
وغير المنظورة في تحقيق النمو الاقتصادي

مؤسسة حضرموت للنشر

النمو الاقتصادي
بين
النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم

الدكتور علاء الدين جعفر محمد علي

النمو الاقتصادي
بين
النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم

دراسة مقارنة لدور العوامل المنظورة
وغير المنظورة في تحقيق النمو الاقتصادي

مصر المرتضى

اسـم الكتاب: النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم
تـــأليف : الدكتور علاء الدين جعفر محمد علي
القيـــاس : ٦٠ × ٩٠
عدد الصفحات: ٨٨ صفحة
سنـــة الطبع: ٢٠١١م
النـــاشـر : مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي
المطـــبعـــة : ثائر جعفر العصامي الفنية الحديثة
التـنـفـيـذ : العالمية المتحدة بيروت ـ لبنان

العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي
المطبعة : 07902632131 (+964)
4168730 (1) (+964)
المكتبة : 07702697982 (+964)
4154574 (1) (+964)
alihadi1941@live.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٢٠١١/٥٤٨

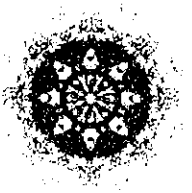

المقـدمـة

غالباً ما كان يُنظر إلى علم الاقتصاد بأنه علم مادي أي أنه يبحث في العناصر المادية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق منها بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية وكيفية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، ومن ثم فإن أية عوامل غير مادية أو لنقل غير منظورة (العوامل الغيبية) التي تقع خارج متناول يد الإنسان وسيطرته لا يمكن أن يكون لها أية علاقة بالتحليل الاقتصادي. فقد تجاهلت جميع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية منها والحديثة هذه العوامل وحاولت جاهدة إخضاع علم الاقتصاد إلى التفسير المادي الصرف بكل ما في الكلمة من معنى وهذا ما يفسر مسألتين غاية في الأهمية هما:

الأولى: التطور الكبير والسريع في التحليل الكمي والرياضي لعلم الاقتصاد وإخضاع جميع المتغيرات الاقتصادية إلى علاقات رياضية وإحصائية قابلة للقياس الكمي وبالتالي حتى العوامل التي لا يمكن قياسها يتم تحويلها إلى (متغيرات وهمية Dummy Variables) ومن ثم إخضاعها للقياس.

الثانية: صعوبة تفسير التناقضات التي يحويها علم الاقتصاد بين كونه علماً اجتماعياً يدرس السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع وبين كونه علماً مادياً يتعامل مع الكميات الاقتصادية وفق منهج رياضي غير قابل للخطأ. أي تحويل كافة العوامل بما في ذلك العامل الاجتماعي إلى متغير رقمي ضمن الدوال الاقتصادية ومن ثم حلها رياضياً.

إن هاتين المسألتين المتقدم ذكرهما كان لهما دور هام في الحفاظ على ديناميكية علم الاقتصاد واستمرار تطوره بشكل سريع خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حفزت علماء الاقتصاد على إيجاد نظريات علمية جديدة ولكنها بالتأكيد لم تستطع إيجاد تفسير شامل ومتكامل لهذه الظواهر لأنها لم تستطع أن تخرج عن نطاق التفسير المادي الذي عرف به علم الاقتصاد. وعلى هذا الطريق فقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية الخاصة بدراسة وتحليل أسباب النمو الاقتصادي مستندة إلى المبادىء المذكورة أعلاه وهي جميعاً حاولت ربط النمو بالعوامل الكمية مثل العمل ورأس المال وما يتعلق بهما من معدلات الادخار والاستثمار والتقدم التكنولوجي وغيرها من المتغيرات القابلة للقياس الكمي التي ترتبط بعلاقة دالية مع النمو الاقتصادي، أي أن هذا الأخير محكوم بالتغير الحاصل في تلك المتغيرات زيادة أو نقصاناً وهو ما جعل أصحاب هذه النظريات الاقتصادية يتسابقون في إيجاد النماذج الرياضية القادرة على فك رموز تلك العلاقات علهم يعثرون على السبب الحقيقي الذي يقف خلف

تحقيق النمو الاقتصادي. إن هذا المنحى الذي سارت فيه النظرية الاقتصادية جعلها تبتعد عن العوامل الأخرى المؤثرة على الظاهرة الاقتصادية وإهمال دراستها ومن ثم التقليل من أهميتها.

إن دراسة وتحليل هذه العوامل (غير المنظورة) المؤثرة في النمو الاقتصادي والتي لا تقل أهمية عن العوامل المادية الأساسية التي قدمتها لنا النظرية الاقتصادية نجد أنها تقع خارج نطاق هذه النظرية ومن ثم كان لزاماً البحث عن هذه العوامل الغيبية في مكان آخر وبالتحديد في (القرآن الكريم) الذي قدَّم لنا مفهوماً آخر للنمو وأسبابه لم تجرؤ كل نظريات النمو الاقتصادي على البحث فيه وإن أشار إلى ذلك بعض الاقتصاديين تلميحاً عندما شبهوا هذه العوامل غير المنظورة (وربما من دون قصد) على أنها المن والسلوى الذي يتساقط من السماء باعتبارها متغيرات خارجية تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام. لقد كان لعامل الغيب مكاناً متميزاً في التفكير الديني وهو ليس بالضرورة عاملاً معرقلاً لتطلعات الإنسان المادية كما اعتقد بذلك كثيرون باعتبار أن توجه الإنسان إلى الإيمان بالغيب قد يدعوه إلى التكاسل وترك العمل وتعطيل طاقاته الإنتاجية وبالتالي فإنه ينظر نظرة سلبية تجاه الثروات والخيرات التي بين يديه ولا يعمل بجدٍّ على تطويرها وتنميتها مما يؤدي بالنتيجة إلى تعطيل العديد من طاقات المجتمع وضياع فرص الرفاه والتقدم. لقد رأى العديد من المفكرين أن الإيمان بالغيب وفق المفهوم القرآني قد يتحول إلى طاقة محركة وقوة دفع نحو المساهمة بشكل أكبر في رفع النشاط الاقتصادي على اعتبار أن التكامل ما بين

الأرض والسماء يفجر في الإنسان طاقاته ويثير إمكاناته الكامنة بينما الفصل بينهما يؤدي إلى عرقلة دور الإنسان كخليفة في الأرض وتجميد قواه المحركة[١].

من هذا المنطلق فإن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية كبيرة لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق وقد يفشل في تحقيقها في ظرف آخر على الرغم من كل ما يتوفر له من مقومات مادية واقتصادية وجلب التكنولوجيا الحديثة وتطوير فنون الإنتاج وتحقيق معدلات مقبولة من الادخار والاستثمار إلّا أنها تبقى قاصرة عن تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد من دون وجود قوى قد لا تمت للاقتصاد بصلة وإن مصدرها غير مادي إطلاقاً إلّا أن أثرها المادي قد يكون كبيراً[٢]. من هذا المفهوم فقد جاء القرآن الكريم بالعديد من الآيات التي تشير إلى هذا المعنى وقد استطاعت أن تربط بين الأرض والسماء وتزويد الإنسان بعوامل نمو اقتصادية إضافية أو حرمانه منها، فليس ضرباً من الخيال عندما ينفجر الحجر إلى اثنتي عشرة عيناً من الماء ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ونحن هنا لا ننظر للأمر من باب الإرادة الربانية التي تقول للشيء كن فيكون وإنما من باب توفر الشروط التي تؤهل مجتمعاً ما أو اقتصاداً ما للحصول على

(١) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(٢) الدكتور جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٦١.

إمدادات اقتصادية غير محسوبة أو غير متوقعة على شكل موارد مالية أو بشرية أو طبيعية تساهم في توسيع إمكاناته الاقتصادية وقدرته الاستيعابية بما تفتح له آفاقاً جديدة من الاستثمار والتنمية يجعل من هذا العامل عاملاً إضافياً إلى بقية العوامل الأساسية الأخرى المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي التي تناولتها النظريات الاقتصادية بالتفسير والتحليل كما سنرى ذلك لاحقاً في متن الكتاب. إن جميع هذه النظريات تقريباً قد وصلت إلى (نقطة الغموض Ambiguous Point) التي لم تستطع عندها الإجابة عن العديد من الأسئلة الخاصة بالنمو وأسباب تباينه من بلد إلى آخر على الرغم من توفر الشروط المادية نفسها بهذا القدر أو ذاك.

لقد حاول البعض إرجاع كافة العوامل غير الاقتصادية إلى قضايا مؤسسية واجتماعية تحدد مسار النمو في بعض البلدان ونحن هنا إذ نتفق مع الاقتصادي السويدي الكبير غونار ميردال Gunnar Myrdal في أن التنمية هي دائماً مشكلة بشرية[١] إلّا أن ذلك لا يمنع من اعتبار أن جميع هذه المسائل تدور في إطار العوامل المادية المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي.

إن الهدف من موضوع هذا الكتاب هو بيان وجهة نظر القرآن الكريم في تفسير النمو الاقتصادي وخاصة ما يتعلق ببعض العوامل التي توقف عندها الاقتصاديون وعبّروا عنها (بالعنصر المتبقي) وهم وإن حاولوا إرجاعها إلى عوامل مادية أخرى غير موجودة في

(١) Gunnar Myrdal, Asian Drama, Penguin book, London,1977, P360.

النموذج الاقتصادي إلّا أننا هنا نحاول أن نستكشف هذه العوامل من خلال الآيات القرآنية والتي من خلالها نريد القول إن القرآن ليس بعيداً عن علم الاقتصاد وإن الفحص الدقيق في الآيات القرآنية والتفسير الصحيح لها يجد أنها تحمل تفسيراً اقتصادياً متقدماً وإن كان هذا التفسير مرتبطاً بالغيب أكثر من ارتباطه بالعناصر المادية القابلة للقياس الكمي.

من هنا فقد جاء تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة فصول، تناول الأول بعضاً من نظريات النمو الاقتصادي بشيء من التفصيل مؤكداً على النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية ثم النظرية النيوكلاسيكية وأخيراً النظرية الحديثة للنمو، أما الفصل الثاني فقد تناول المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي والتي هي محل إجماع المدارس الاقتصادية باختلاف توجهاتها، أما الفصل الثالث فقد حاول البحث في العوامل غير المنظورة المحركة للنمو كما وردت في القرآن الكريم من خلال التفسير المتواضع لبعض الآيات القرآنية التي أحاطت بهذا الموضوع والعمل أيضاً على تحليل أهم منطلقات النمو التي جاء بها القرآن ومقارنة ذلك بالنظرية الاقتصادية. وبعد لابدّ من الإشارة إلى أن البحث في القرآن عن هذه العوامل لا يعني البحث عن المذهب الاقتصادي للإسلام وما جاء به من مبادىء بخصوص الملكية والإنتاج والتوزيع وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن موقف الإسلام الشامل تجاه الحياة، فهذا شأن آخر بعيد عن إمكانات الكاتب ومنهج هذا الكتاب وفلسفته.

وأخيراً لابدَّ من تقديم الشكر والثناء إلى كل من ساند إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر كلاًّ من الأخ العزيز الدكتور قصي الجابري أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية وزميلي وأخي العزيز الدكتور منذر الشيخلي أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد على مراجعتهم المسودة الأولية لهذا الكتاب والملاحظات القيمة التي قدموها حتى أخذ الكتاب صورته التي هو عليها الآن. كما أن واجب العرفان والوفاء يحتم عليّ تقديم جزيل الشكر إلى زوجتي العزيزة التي قدَّمت لي كل الدعم والإسناد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الدكتور علاء الدين جعفر محمد علي

وزارة التخطيط ـ بغداد ٢٠١١

البريد الالكتروني: aladin.jp@gmail.com

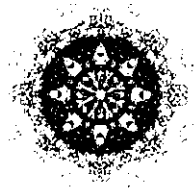

الفصل الأول

نظريات النمو الاقتصادي

بداية لابدَّ أن نعرِّف أن المقصود بالنمو الاقتصادي Economic Growth هو التوسع المستمر بالإنتاج ويُقاس بالزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة للتطور المتحقق في عوامل الإنتاج، وبذلك فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدة وسائل منها زيادة حجم السكان وارتفاع حجم القوى العاملة وزيادة إنتاجية العمل وزيادة الاستثمارات أو من خلال التقدم التكنولوجي[1]. إن هذه الزيادة المتحققة في الناتج أو في الدخل القومي تعني في نفس الوقت ارتفاع معدل دخل الفرد وهو ما يعني تطور المستوى المعيشي للمجتمع ككل واتساع مستوى الرفاهية.

إن تحقيق معدلات ملموسة من النمو في بلد ما قد لا تعني

---

(1) Tony Addison, **Development Policy**, Discussion paper NO.2004/9, UNU-WIDER,Helsinki,2004.

بالضرورة أن هناك تنمية اقتصادية Economic Development تتحقق بموازاة ذلك، فالنمو والتنمية قد لا يدلان على نفس المعنى لاسيما عندما يكون هناك نمو ولكن من دون تنمية كما هو الحال مع ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع تفاوت أكبر في توزيع الدخول. كما تتجسد حالة النمو من دون تنمية عندما يكون معدل نمو السكان موازياً أو أعلى من معدل النمو الاقتصادي وهناك حالات أخرى متعددة توضح أن التنمية الاقتصادية قد لا تسير بشكل متواز مع النمو الاقتصادي لا نجد المجال يتسع لشرحها هنا وهي تقع خارج نطاق هذا البحث[١].

هذا وقد كان للنمو الاقتصادي نظريات ومحاولات عديدة لتفسيره والبحث في العوامل التي تقف خلفه وهي جميعاً بدأت مع بدايات علم الاقتصاد الحديث مع بزوغ القرن الثامن عشر واستمر الجدل قائماً إلى هذا اليوم. وهنا نستعرض بشكل موجز أهم نظريات النمو الاقتصادي الأساسية.

أولاً: النظرية الكلاسيكية للنمو Classical Theory

إن الأعمدة الأربعة لهذه النظرية الذين وضعوا العديد من أركانها هم كل من آدم سمث Adam Smith (١٧٠٣ ـ ١٧٩٠) وديفيد ريكاردو David Recardo (١٧٧٢ - ١٨٣٢) وكذلك مساهمات توماس مالثوس Thomas Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٤)

(١) Subrata Ghatak, **An Introduction To Development Economics**, Routledge, London, 1995, p. 34.

والاقتصادي الرابع هو جون ستيورت ميل J.Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣). حيث يمكن القول إن علم الاقتصاد قد بُني على أيدي هؤلاء الاقتصاديين الكبار.

إن ديناميكية النمو الاقتصادي وحسب مفهوم هذه النظرية مستمدة من عامل الأرض التي كانت متاحة للجميع آنذاك مع حجم من السكان قابل للتمدد واستغلال الأرض مقابل أجور حديدية لا يمكن لها أن تفلت من (حدود الكفاف) إذ لا يمكن مضاعفة إنتاج الأرض إلّا من خلال زيادة حجم العمل المرتبط بزيادة السكان وهذه العوامل هي التي تتحكم بمستوى الأجور التي يحصل عليها العمال والتي تبقى تتراوح عند حدود الكفاف وفق آلية العرض والطلب المعروفة، حيث إن زيادة الطلب على العمل لأجل استغلال مساحة أكبر من الأرض يعني ارتفاع مستوى الأجور التي يحصل عليها العامل وهذا يعني تحسن المستوى المعيشي والمستوى الصحي بشكل أفضل وانخفاض معدل الوفيات الذي يقود إلى زيادة حجم السكان ومن ثم زيادة المعروض من القوى العاملة، وهو ما يعني العودة مرة أخرى إلى مستوى الأجور الذي كان سائداً قبل ذلك وهذا ما أكد عليه (مالثوس) في أطروحته حول السكان باعتبار أن الحدّ الأدنى للأجور الموازي لحدّ الكفاف هو الذي يمكن بموجبه تحقيق التوازن السكاني على أساس أن ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف سيقود إلى ارتفاع حجم السكان بينما انخفاض الأجور عن ذلك الحدّ سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات

وانخفاض حجم السكان وهكذا فإن التوازن السكاني لن يتحقق إلاّ عند ذلك الحدّ الأدنى من الأجور (حدّ الكفاف).

إن النظرية الكلاسيكية كان لها وجهان، وجه متفائل يمثله (آدم سمث) وآخر متشائم يمثله (مالثوس). ففي الوقت الذي رأى آدم سمث في زيادة عدد السكان توسعاً في حدود إمكانات الناتج وانطلاق عملية النمو(*)(١)، نجد أن مالثوس يرى في زيادة عدد السكان كابحاً أساسياً لعملية النمو حيث يتزاحم الناس على مقدار محدود من الأرض وإنتاج محدود من الغذاء والكساء ويمكن التعبير عن الموقفين بالشكل البياني الآتي:

شكل (1)

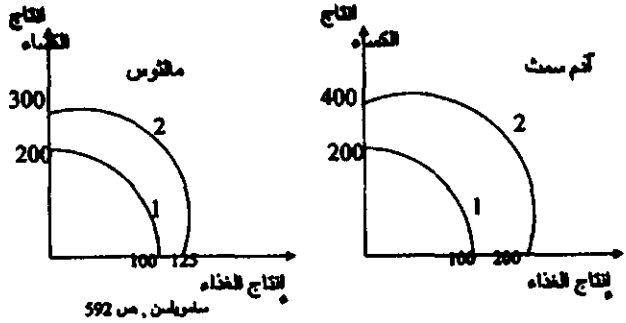

سامويلسن، ص 592

(*) حدود إمكانات الناتج The Production Possibility Frontier وهو منحنى يعبر عن الحدود القصوى من الإنتاج التي يمكن أن يحققها اقتصاد ما باستخدام كافة موارده المتاحة وبالتالي فإن زيادة الإنتاج من سلعة معينة سيكون بالتأكيد على حساب سلعة أخرى. كما أن أية نقطة خارج حدود هذا المنحنى سوف لن تكون ممكنة.

(١) David Begg & Stanley Fisher &Rodiger Dornbush, **Economics**, Ma-Graw -hill, London, 1987,P.9.

واضح من الشكل أعلاه أن آدم سمث يرى في ارتفاع حجم العمالة من المستوى الأول إلى المستوى الثاني سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من الغذاء والكساء بنسب مضاعفة بينما يرى مالثوس إن مضاعفة حجم العمالة سوف يقود إلى زيادة بنسبة محدودة في الإنتاج وهي أقل من نسبة الزيادة المتحققة في حجم السكان وهو ما يعني في الحقيقة تراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: النظرية الكينزية The Keynesian Theory

إن الموقف الذي انتهى إليه الكلاسيك بخصوص الأجور وإنها خاضعة إلى قانون شبه طبيعي أنتج قانوناً حديدياً للأجور، من هذه النقطة استطاع الاقتصادي الإنكليزي المعروف جون ماينرد كينز J.Keynes (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) أن يطوّر نظريته الاقتصادية مؤكداً على أهمية الطلب الكلي الفعال في تحريك النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأجور سوف لن يقود إلّا إلى مزيد من البطالة وانخفاض آخر في الأجور وصولاً إلى مستويات متدنية في الإنتاج والوقوع في دوامة الركود.

إن واحدة من أكثر نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية هو في الموقف من عرض وطلب النقود، لقد وضعت النظرية الكلاسيكية ثقلها في معادلة (فيشر) الشهيرة والتي عُرفت فيما بعد بمعادلة التبادل وهي:

$$MV = PT$$

حيث M تمثل كمية النقود في التداول وV تمثل سرعة دوران

النقود أما P فيمثل المستوى العام للأسعار وT يعبر عن الحجم الكلي للمبادلات أو الناتج. من ضمن الفروض الأساسية التي قامت عليها هذه المعادلة ولاسيما عند بقاء سرعة تداول النقود ثابتة والحجم الكلي للمبادلات ثابتاً أيضاً فإن المستوى العام للأسعار يرتفع أو ينخفض مع زيادة أو نقصان كمية النقود في التداول. أما في النظرية الكينزية فإن الأثر الأولي المترتب على زيادة كمية النقود يكون بانخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى رفع معدل الاستثمار وعن طريق (أثر المضاعف Multiplier effect) تحصل زيادة في الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي عموماً، وبالتالي يرتفع الدخل والناتج والاستخدام وذلك بافتراض وجود حجم معين من البطالة وموارد رأسمالية معطلة أي أن هذه الآلية تحصل عندما يكون الاقتصاد في مرحلة ما قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل، أما بعد دخول الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل فإن أي زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاعات تضخمية في الأسعار حيث تكون مرونة عرض السلع قريبة من الصفر.

مما تقدم يبدو أن الوضع في الدول الأقل نمواً يتلاءم بدرجة أكبر مع النظرية الكلاسيكية وخاصة عندما تكون مرونة الإنتاج أقل من الواحد مما يجعل أية زيادة في العرض النقدي تتحول إلى ارتفاع في الأسعار[١]. ويوضح الشكل البياني الآتي المجال الذي يعمل فيه كلا النموذجين الكلاسيكي والكينزي Subrata, P.53.

(١) Subrata Ghatak, P. 52.

شكل (2)

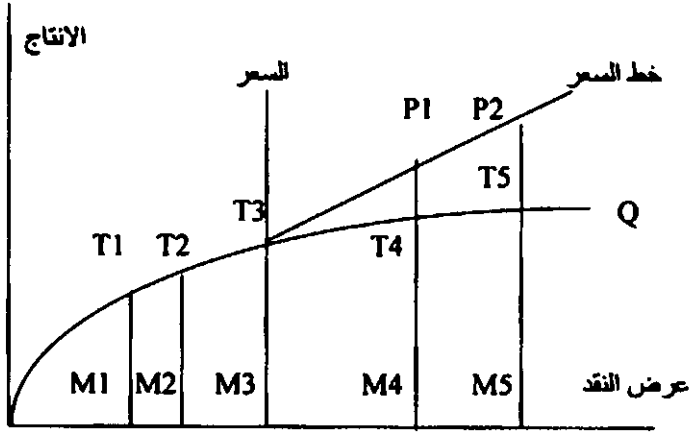

Subrata, P.53

يوضح الشكل البياني أن زيادة عرض النقد من M1 إلى M2 إلى M3 ستؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج من T1 إلى T2 وصولاً إلى T3 وهي النقاط التي ينطبق عليها النموذج الكينزي ولكن بعد ذلك فإن أي زيادة في عرض النقد عند M4 وM5 فإن كمية الإنتاج ستبقى كما هي أي أن T5 = T4 = T3 بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بينما مستوى الأسعار يأخذ بالارتفاع من P1 إلى P2 وهذه هي المنطقة التي يعمل بها النموذج الكلاسيكي.

وعودة إلى مفهوم (المضاعف) الذي سبق الإشارة إليه وهو الجزء الحاسم من النظرية الكينزية الذي يوضح أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي وأثر التغيرات في الاستثمار والتجارة الخارجية والضرائب وغيرها على التشغيل والإنتاج مع الاحتفاظ بالافتراضات الرئيسية التي تقف خلف هذا النموذج ومنها وجود

موارد معطلة أو أن الاقتصاد بعد لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل كما أن الأجور والأسعار محددة إلى جانب حيادية السياسة النقدية. إن زيادة الإنفاق الاستثماري مع وجود موارد إنتاجية عاطلة سيفضي إلى إنتاج حقيقي إضافي مع زيادة طفيفة في مستوى الأسعار ولكن عند الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل فإن أية زيادة إضافية في الإنفاق الاستثماري ستقود حتماً إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بدلاً من زيادة الناتج الحقيقي.

إن ما يهمنا هنا ليس الجدل النظري حول المضاعف وما يحيط به من افتراضات، إنما المهم قدر تعلق الأمر بموضوع البحث هو التمييز بين حالتين الأولى هي وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل، أما الحالة الثانية فهي مرحلة ما قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل وبكلام آخر هل أن القدرة الاستيعابية أو الكعكة الاقتصادية ثابتة الحجم أم قابلة للتوسع. . . . إن زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي مع ثبات حجم هذه القدرة الاستيعابية فإن هذا يعني مزاحمة الاستثمارات في مكان آخر من الاقتصاد وبالتحديد استثمارات القطاع الخاص وذلك بفعل (أثر المزاحمة Crowding - out) بينما هذا الأثر لن يكون حتمياً عندما تكون القدرة الاستيعابية قابلة للزيادة إذ إن هذا التوسع سيجعل الاقتصاد قادراً على استيعاب استثمارات أكبر وهذا لن يحدث إلّا بفعل قوى متعددة اجتهد الاقتصاديون في دراستها وتحليلها وهي جميعاً قوى مادية (منظورة) سنأتي على ذكرها لاحقاً. من هذه النقطة انبثقت مدرسة جانب العرض Supply - Side Economics

لتؤكد على أهمية تحفيز العرض السلعي ودوره المحوري في النشاط الاقتصادي بدلاً من الاستناد فقط إلى الطلب الكلي الفعال الذي أكد عليه كينز في نظريته العامة.

هكذا نجد أن النظرية الكينزية قد وصلت إلى نقطة الغموض وهي النقطة التي توقف عندها كينز ولم يكن يملك الشجاعة الكافية للاعتراف بوجود عوامل أخرى (غير منظورة) تعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وهي العوامل التي أشار إليها القرآن الكريم في الآية المباركة ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾ [سورة نوح: ١٠ ـ ١٢] واضح جداً من هذه الآية أن هناك أسباباً معينة أو شروطاً محددة إن توفرت تجعل الله سبحانه وتعالى يمد أو يزوّد مجتمعاً أو اقتصاداً ما بالمال والسكان والأنهار وهي من العوامل الأساسية التي تعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد مما يجعله يستوعب استثمارات أكبر والتي سيترتب عليها آثار مضاعفة حسب مفهوم المضاعف الذي تقدم ذكره إضافة إلى المساهمة في حلّ العديد من المشاكل المرتبطة بارتفاع الأسعار والبطالة وغيرها من المشاكل الناتجة عن محدودية الطاقة الاستيعابية.

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية للنمو Neoclassical Theory

مع تطور الحياة الاقتصادية لم تعد الأرض هي العامل الحاسم في العملية الإنتاجية كما اعتقد بذلك الكلاسيك في نظريتهم، كما

أن ذلك التطور وضع العديد من علامات الاستفهام على ما جاء به (مالثوس) بخصوص السكان خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي أعطى مفهوماً جديداً لقانون تناقص الغلة.

لقد تزعم هذه النظرية الاقتصادي الامريكي (روبرت سولو R. Solow) وذلك انطلاقاً من دالة الإنتاج المعروفة بدالة كوب - دوغلاس Cobb - Douglas Function وصيغتها:

$$Y = A K^{\beta} L^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

على اعتبار أن مستوى الإنتاج Y هو دالة في رأس المال K والعمل L مع افتراض أن $\alpha + \beta = 1$ باعتبارها معاملات تعبر عن نسبة النمو الخاص بالإنتاج إلى النمو الخاص بالعنصر لتبين التغير الحاصل في الإنتاج نتيجة للتغير الحاصل في عنصري العمل ورأس المال. إن المعادلة أعلاه يمكن إعادة كتابتها لتكون كالآتي:

$$\text{Log } Y = \log A + \beta \log K + \alpha \log L \ldots\ldots\ldots 2$$

ومنها يمكن استخراج مرونة الإنتاج لرأس المال

$$d (\log Y) = \beta \, d (\log K)$$

$$\beta = (dY / Y) / (d K / K)$$

ومن ثم استخراج مرونة الإنتاج للعمل

$$d (\log Y) = \alpha \, d (\log L)$$

$$\alpha = (d Y / Y) / (d L / L)$$

إن مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال أو العمل تعني أن كل نمو

بنسبة ١٪ في حجم رأس المال أو العمل يجر معه زيادة بنسبة β أو α في الناتج وحيث إن مجموع المرونتين يساوي واحد صحيح فإن زيادة الإنتاج ستكون مساوية لزيادة هذه العناصر(١).

إن الجزء غير المفسر من المعادلة رقم (١) والمتمثل بالحد A هو يمثل المعرفة أو التقدم التكنولوجي الذي يمثل جزءاً من مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج Total Factor Productivity (TFP) والتي تمثل جزءاً من عوامل النمو غير المفسر بعناصر الإنتاج الأساسية المتمثلة بالعمل ورأس المال. إن العوامل المتضمنة في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج والتي من ضمنها التقدم التكنولوجي تعكس القابلية على إنتاج أكبر عند مستوى معين من المدخلات إضافة إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج. من هنا أكد الاقتصاديون على ضرورة مضاعفة حصة العامل من رأس المال والمتمثل بالآلات والمكائن والمعدات وهي العملية التي يطلق عليها (تعميق رأس المال Capital deepening) والتي ستسفر عن زيادة نصيب العامل من الناتج بصورة كبيرة ورفع ناتجه الحدي وخفض معدل العائد عن رأس المال(٢).

إن ما يهمنا من هذا التحليل هو معرفة تلك العوامل التي تقف

---

(١) برنييه، سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٦٣.

(٢) Paul Wachtel, **Macroeconomics From Theory To Practice**, MaGraw hill, USA,1989, P.415.

خلف الجزء غير المفسر من النمو في الناتج والتي لا تعود إلى النمو في عنصري العمل ورأس المال، لقد أطلق (سولو) على ذلك الجزء اسم العامل المتبقي Residual Factor والذي يمكن اعتباره عاملاً خارجياً حيث لم تتمكن العديد من الدراسات من إيجاد تفسير حقيقي للنمو الاقتصادي المتحقق في بعض البلدان سوى عتباره (المن والسلوى) الذي يتساقط من السماء[١]. وهم في ذلك قد أصابوا كبد الحقيقة ولكن نتيجة لطبيعة الفلسفة الغربية المرتبطة بالأرض أكثر من ارتباطها بالسماء جعلت العديد من الاقتصاديين يترددون عن الاعتراف بدور تلك القوى الغيبية وأثرها في النمو الاقتصادي. لقد رأت النظرية النيوكلاسيكية في عامل التقدم التكنولوجي تراكماً رأسمالياً يساهم في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي ولكن ليس نمواً بلا حدود، فعلى الأمد البعيد سيشهد الاقتصاد حالة من الثبات وتتوقف عملية تعميق رأس المال ويتوقف نمو الأجور الحقيقية وسيصل المستوى المعيشي إلى نهايته.

ويوضح الشكل التالي كيف يتجه الاقتصاد نحو حالة الاستقرار مع تواصل عملية التراكم الرأسمالي وارتفاع نسبة رأس المال إلى العمالة فإن معدل الزيادة في النمو الاقتصادي سيتناقص تدريجياً حتى يختفي النمو وفقاً لقانون تناقص الغلة.

---

(١) لقد وصف بعض الاقتصاديين المشهد كما يلي:

Economic growth seems to have fallen on countries like Manna from heaven. Subrata, P.71.

شكل (3)

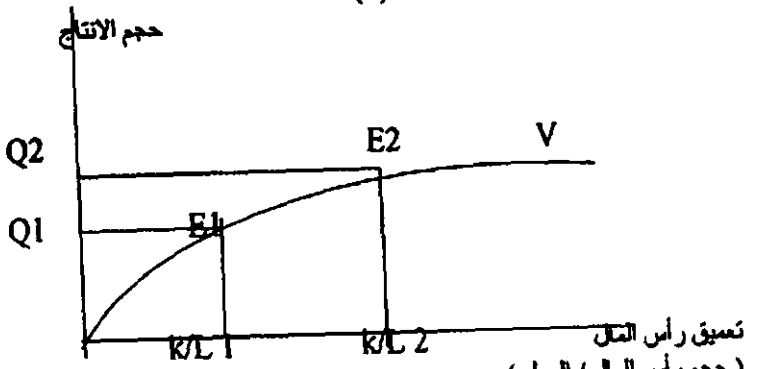

ساموبلسن , ص 596

كما يظهر في الشكل أعلاه فإن زيادة رأس المال لكل عامل من النقطة الأولى إلى الثانية ستساهم في زيادة إنتاج العامل أيضاً ومع حركة منحنى دالة الإنتاج من النقطة E1 إلى النقطة E2 وهكذا وصولاً إلى النقطة V التي تمثل نقطة توقف زيادة رأس المال لكل عامل ومعها يستقر الإنتاج وتتوقف الأجور الحقيقية عن الارتفاع وعندها سيتوقف مستوى المعيشة عن الارتفاع[١].

من هنا فقد جاءتنا النظرية النيوكلاسيكية بفكرة مفادها أن كل البلدان (الغنية والفقيرة) سوف تحصل في الأمد الطويل على المعرفة التكنولوجية وتطوير نمط الإنتاج لديها وهي جميعاً ستلتقي

(١) ساموبلسن، نوردهاوس، **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٩٦.

عند مستوى واحد من النمو وذلك من خلال مفهوم (التلاقي Convergence) الذي يمكن الدول الفقيرة من اكتساب التكنولوجيا المتطورة واستعمالها بكفاءة وحيث إن هذه الدول تتسم بانخفاض معدل رأس المال/ العمل لديها بمعنى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال عالية فيها وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال إلى هذه البلدان غير المتطورة وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى مما هو متحقق في الدول الأكثر تقدماً أو الغنية، وهكذا بموجب منهج التلاقي هذا فإن الدول الفقيرة ذات معدلات الدخل الأقل ستحقق معدلات نمو أعلى ومن ثم اللحاق بالدول الغنية فالعلاقة تبدو عكسية بين معدل دخل الفرد Per Capita GDP ومعدلات النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المبدأ[١]. إن تأكيد هذه النظرية على العامل التكنولوجي باعتباره تراكماً رأسمالياً يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أعلى جعلها تهمل السياسات الاقتصادية الأخرى وتراها عديمة التأثير على النمو الاقتصادي وكانت هذه إحدى المآخذ على هذه النظرية، فعلى سبيل المثال إن الأدلة المتوفرة عن عدد كبير من الدول أظهرت وجود علاقة إيجابية بين معدلات الاستثمار والنمو في حين يرى (نموذج سولو) في تلك العلاقة أثراً طويل الأمد على مستوى الإنتاج وليس على معدلات النمو، كما أن مقولة إن الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدول الأقل نمواً تعمل

(١) Subrata, P. 72.

على تدفق الاستثمارات إليها باعتبار أن فرصاً استثمارية كبيرة سوف تخلق في هذه البلدان ولكن هذا الأمر أيضاً لم يتحقق بالصورة التي وضعها النموذج[١].

هكذا يبدو أن هذه النظرية قد وصلت إلى نهاية الطريق ولم تستطع الإجابة عن العديد من الأسئلة الخاصة بالتطور الهائل في الإنتاجية وكذلك الاختلافات الكبيرة في مستويات الدخول بين الدول التي كانت تعيش الظروف الاقتصادية نفسها. وعلى الرغم من أن النظرية النيوكلاسيكية قد تعاملت مع التقدم التكنولوجي كأحد العناصر المهمة للنمو إلا أنها لم تولي اهتماماً كبيراً لمصادر هذا التقدم التكنولوجي الذي وجدته ينمو بمعدل تلقائي كنتيجة لجهود العلماء والمخترعين مما حدا بها الأمر في النهاية الوصول إلى نتيجة مفادها أن المصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره.

رابعاً: النظرية الحديثة للنمو New Growth Theory

إن الغموض الذي أحاط بنهايات النموذج النيوكلاسيكي جعل العديد من الاقتصاديين يبحثون عن منهج أكثر قبولاً لتفسير النمو. وقد نجح هؤلاء في تثبيت نموذج جديد للنمو أطلق عليه نموذج النمو الداخلي Endogenous Growth Model إضافة إلى محاولات أخرى عديدة استطاعت بمجموعها أن تضع منهجاً جديداً للنمو

(١) David Renelt, **Economic Growth a Review Of The Theoretical And Empricial Literature**, World Bank, 1991, P.4.

وهو (النظرية الحديثة للنمو). إن المنطلقات الأولى لهذا النموذج تعود إلى عام ١٩٦٢ عندما وضع (آرو Arrow) مبدأ التعلم من خلال العمل والممارسة[١] learning by doing حيث ترى النظرية في ذلك الوسيلة المثالية لزيادة الإنتاجية وإحداث التغير التكنولوجي. إن هذه النظرية تبحث في الأسباب التي تقف خلف هذا التغير أو التطور التكنولوجي وترى أن التحليل يجب أن ينصب على دور الاستثمار في البحوث والتدريب والتعليم إلى جانب السياسات الحكومية الأخرى الداعمة للنمو.

من هنا فقد أكدت هذه النظرية على رأس المال البشري Human Capital باعتباره عنصراً مكملاً لرأس المال المادي وهي في ذلك ترى أن دالة الإنتاج التي سبق ذكرها يمكن أن تأخذ الصيغة الآتية:

$$Y = f(K, L, H)$$

باعتبار أن K تمثل رأس المال وL تمثل العمل وH تمثل رأس المال البشري من المعادلة السابقة فإن معلومات المتغيرات الأساسية فيها تكون كما يلي:

$$Y = K^{\alpha} L^{\beta} H^{\gamma}$$

$$Y = \alpha(\Delta K/K) + \beta(\Delta L/L) + \gamma(\Delta H/H)$$

على اعتبار أن مجموع المعاملات يساوي واحد

$$\alpha + \beta + \gamma = 1$$

(١) David Renelt, P.6.

من هنا فإن النموذج أعطى لعامل التغير التكنولوجي الذي يتجسد في رأس المال البشري دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي موازياً لدور رأس المال والعمل، فكلما يكون هناك استثمار أكبر في العنصر البشري فالنمو يكون أكبر أيضاً[١].

لقد أكدت هذه النظرية على أهمية التكامل بين التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة الذي يقود إلى فتح آفاق جديدة للفرص الاستثمارية نتيجة للاختراعات والابتكارات الجديدة القادرة على إحداث التغير التكنولوجي المطلوب. وهي بذلك تنظر إلى التراكم المعرفي ليس باعتباره متغيراً خارجياً بل عاملاً داخلياً يتحقق في الدول الصناعية كنتيجة لنضوج المجتمع المعرفي الذي يساعد على تحقيق الاكتشافات العلمية ثم نقلها فيما بعد إلى الدول الأخرى الأقل تطوراً حسب متطلبات السوق[٢].

من هنا جاء تأكيد هذه النظرية على أهمية حفظ حقوق المخترعين والعلماء وضمان حقوقهم الفكرية لأجل تشجيعهم على الاستمرار في الابتكار والتجديد، وذلك لأن تكلفة هذه الاختراعات تكون عالية جداً في البداية ولكنها تصبح رخيصة عندما يُعاد إنتاجها وانتشارها في الأسواق وتتحول إلى سلعة تجارية تتداول ضمن مبدأ (المنافسة الكاملة) الذي يؤدي إلى خفض الأسعار فيما بعد، وبالتالي فإن ضمان حقوق هؤلاء المخترعين سيضمن حصولهم على أرباح

---

(١) Subrata, P.72.

(٢) Harry Antony Patrinos, **Notes On Education And Economic Growth: Theory And Evidence**, World Bank, 1994.

كافية تمكنهم من الاستمرار في عملية البحث والتطوير[١]. إن السبب الرئيسي وراء تأكيد هذه النظرية على رأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي يعود إلى أن الإنسان بخلاف الماكنة له القابلية على التعلم من خلال الممارسة وزيادة مهاراته ثم المساهمة في رفع الإنتاجية والوصول بقانون الغلة المتناقصة إلى مرحلة الثبات وربما مرحلة زيادة الغلة[٢].

السياسات المساندة للنمو

أكدت النظرية الحديثة على العديد من السياسات التي تراها داعمة للنمو الاقتصادي والتي جاءت ضمن كتابات العديد من رواد هذه النظرية ومنهم بول رومر Paul Romer ولوكاس Lucas وآخرين وإن أهم هذه السياسات هي:

الموارد البشرية والتعليم:

لا جدال في أن هناك علاقة طردية وإيجابية بين معدلات النمو ومستوى تأهيل الموارد البشرية وهو ما يجعل مستوى التوازن يتصاعد باستمرار وأن مفهوم التلاقي الذي أكدت عليه النظرية النيوكلاسيكية بين الدول المتطورة والدول الأقل تطوراً قد لا يتحقق ما دام هناك تطور مستمر في مستويات التعليم وانعكاس ذلك على مستوى التغير التكنولوجي والتراكم المعرفي.

---

(١) ساموبلسن، ص ٥٩٧.

(٢) Harry Antony Patrinos.

وفي هذا المجال فقد أكد لوكاس على أن المستوى التعليمي الأعلى للقوى العاملة يعني الحصول على إنتاجية أعلى لرأس المال لأن التعليم الأفضل يجعل الابتكار والإبداع أكثر احتمالاً وبالتالي المساهمة في رفع إنتاجية جميع العاملين[١].

الإنفاق الحكومي والضرائب:

إن هذه السياسات أخذت حيزاً مهماً في نظرية النمو الداخلي وقد وجد البعض أن السياسة الضريبية وعند مستوى معين قد توقف النمو تماماً[٢]. كما أن لهذه السياسات أثراً واضحاً على حركة رؤوس الأموال في الأسواق العالمية مما قد يؤدي إلى اتساع ظاهرة هروب الأموال بين البلدان. عموماً إن هذا الأمر له أهمية خاصة ولاسيما في اقتصاديات البلدان النامية وسيكون من المهم لواضعي السياسات فهم الأهمية النسبية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي والضرائب على النمو طويل الأمد.

السياسة التجارية:

إن قصص النجاح التي حققتها دول جنوب شرق آسيا أعطى أهمية أكبر لدور التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي، وقدر تعلق

---

(١) Gustav Ranis & Frances Stewart, ***Strategies For Success In Human Development***, Yale University, Connecticut,2000, P.10.

(٢) David Renelt, P10.

الأمر بنموذج النمو الداخلي فقد وجد رومر علاقة قوية بين زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وزيادة معدل التغير التكنولوجي وإن الدول الأكثر انفتاحاً لديها معدلات مرتفعة من الاستثمار والنمو ومن ثم ناتجاً حدياً أعلى لرأس المال[١]. وعليه فإن اتساع درجة الانفتاح تساعد على جلب المزيد من التكنولوجيا الحديثة سواء على شكل الآلات ومكائن أو أساليب عمل جديدة ومتطورة وبالتالي فإن العلاقة ستكون طردية بين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج TFP ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

(١) Paul Romer, **What Determine The Rate Of Growth And Technological Change**, World Bank, 1989, P.2.

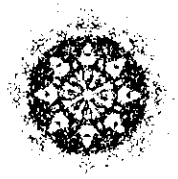

الفصل الثاني

مصادر النمو الاقتصادي

إن مراجعة التاريخ الاقتصادي لبعض الدول وخاصة المتطورة منها أظهرت أن هناك تبايناً واضحاً في مصادر النمو الأساسية فيها، كما أن الاختلاف داخل الاقتصاد الواحد من فترة زمنية إلى أخرى أيضاً كان علامة بارزة في تاريخ التطور الاقتصادي.

أثبتت التحليلات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبيرة لعنصر رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر بصورة أكبر مما هو عليه الحال في القرن العشرين حيث إن حوالي ٥٠٪ من النمو المتحقق في الاقتصاد الأمريكي آنذاك يعود إلى عنصر رأس المال مقابل ٤٠٪ لعنصر العمل و١٠٪ فقط تعود إلى مساهمة العناصر الأخرى المتبقية ضمن ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج TFP، أما خلال القرن العشرين وبالتحديد خلال الفترة (١٩١٣ ـ ١٩٥٠) فإن معظم النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعود إلى

العنصر الأخير (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج) وبنسبة ٤٧٪ مقابل تراجع مساهمة رأس المال إلى ٣٢٪ وعنصر العمل إلى نسبة ٢١٪. إن هذا التغير الجذري يعود إلى عدد من العوامل تأتي في مقدمتها التطور التكنولوجي الهائل الذي تحقق في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة الذي أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى الإنتاجية وحصول الولايات المتحدة على العديد من الكفاءات والخبرات العلمية التي هاجرت اليها من الدول الأوروبية بسبب الحروب التي شهدتها تلك البلدان آنذاك. أما في بريطانيا ونتيجة للثورة الصناعية التي تحققت فيها خلال القرن التاسع عشر فقد ارتفعت نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بشكل واضح مقارنة بالدول الأخرى خلال الفترة (١٨٧٣ ـ ١٩١٣) حيث كان هذا العنصر مسؤولاً عن حوالي ٢٦٪ من النمو الكلي المتحقق فيها مقابل ٤٢٪ لعنصر رأس المال و٣٢٪ لعنصر العمل[١].

وفي اليابان التي استطاعت أن تحقق تطورات اقتصادية كبيرة رغم الحروب التي كانت تخوضها مع الدول الأخرى، فخلال الفترة (١٩١٣ ـ ١٩٥٠) أظهرت الدراسات أن ٥٥٪ من النمو الاقتصادي المتحقق فيها كان يعود إلى مساهمة عنصر رأس المال مقابل ٣٢٪ لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج و١٣٪ فقط لعنصر العمل، إلّا أن هذه الصورة قد تغيرت خلال عقدي الخمسينات

(١) Nicholas Crafts, ***Globalization And Growth In The Twentieth Century***, IMF, Washington DC, 2000, P. 21 - 23.

والستينات من القرن الماضي والتي حققت فيها اليابان نمواً اقتصادياً كبيراً نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل الذي استطاعت أن تجيّره لصالحها من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتطبيق الأنظمة الإدارية الحديثة لتصبح مسؤولة عن حوالي ٥٠٪ من النمو الاقتصادي المتحقق فيها مقابل ٣٠٪ لعنصر رأس المال و٢٠٪ لعنصر العمل(١).

أما بخصوص الدول الأخرى الأقل تطوراً، فيبدو أن تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الصين قد ساهما بشكل واضح في تحقيق النمو الاقتصادي فيها مما جعل عنصر رأس المال يساهم بما نسبته ٤١٪ في النمو الاقتصادي المتحقق فيها مقابل ٣٦٪ لعنصر العمل و٢٣٪ للعنصر المتمثل بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. أما في دول أميركا اللاتينية فقد ساهم عنصر رأس المال بنسبة ٤٣٪ و٥٢٪ لعنصر العمل مقابل ٥٪ فقط للعناصر الأخرى المرتبطة بالإنتاجية وهو ما يشير إلى الهوة التكنولوجية الواسعة مع الدول المتقدمة الأخرى، وكذلك الحال مع الدول الإفريقية وبلدان الشرق الأوسط المعروفة بوفرة رأس المال الذي ساهم بنسبة ٥٦٪ مقابل ٥١٪ لعنصر العمل، أما العناصر المرتبطة بالإنتاجية فقد حققت مساهمة سلبية بمقدار (- ٧٪) مما يعكس مستوى التخلف التكنولوجي في هذه البلدان وأنه أحد العوائق الرئيسية للتنمية فيها.

---

(١) Osamu Nariai, **Exploring The Japanese Economy**, Reitaku University Press, Tokyo, 2005, P.44.

واضح مما تقدم أن الدول تختلف في معدلات نموها الاقتصادي وأن النجاح أو الفشل يعود إلى أسباب متعددة ارتبطت بالشروط التاريخية لتطور هذه البلدان وحسب الظروف التي مرت بها، إلّا أن العناصر الأساسية للنمو تكاد تكون محصورة في عوامل معينة تشترك فيها جميع البلدان وتحت أي ظرف كان وهذه العوامل تعتبر بمثابة المرتكزات الأساسية التي لابدّ من توفرها بقدر أو بآخر لأجل تحقيق النهوض الاقتصادي. وقد اتفق الجميع على أن هذه العناصر هي[١]:

- السكان والموارد البشرية.
- الموارد الطبيعية.
- تكوين رأس المال.
- التطور التكنولوجي.

وسنتناول هنا بشيء من التحليل العنصرين الأولين على اعتبار أن العناصر الأخرى قد تم تناولها فيما تقدم من البحث.

أولاً: السكان والموارد البشرية

لا جدال في وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية ونمو السكان والتي ينظر اليها على أنها حالة من التحدي والاستجابة تتمثل في وجود كمية محدودة من الموارد مقابل نمو سكاني

(١) ساموبلسن، ص ٥٨٧.

يتصاعد باستمرار وحاجات متزايدة وأن الاستجابة دائماً تأتي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. لذلك فإن العلاقة بين السكان والاقتصاد يمكن النظر إليها من جانبين، جانب الطلب متمثلاً في نمو السكان وزيادة الطلب على الغذاء والخدمات والموارد الأخرى، وجانب العرض المتضمن زيادة حجم القوى العاملة المسؤولة عن إنتاج السلع والخدمات.

من هنا فإن الآثار المترتبة على النمو السكاني يمكن إيجازها بالآتي[١]:

- اتساع حجم الأسواق نتيجة لزيادة نمو السكان وارتفاع الطلب الكلي.
- زيادة حجم القوى العاملة ورفع مستوى التشغيل.
- عندما يكون معدل نمو السكان أسرع من معدل نمو الدخل الحقيقي فإن هذا يعني تراجع مستوى المعيشة (الأثر المالثوسي) لنمو السكان.
- إن الآثار الإيجابية لنمو السكان يمكن تلمسها عندما تكون إنتاجية القوى العاملة مرتفعة.
- إن حجماً أعلى من السكان يخلق طلباً إضافياً على الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة والسكن.. إلخ.

---

(١) Alaa Aldeen J. Mohammed, **The Concept of Human Development, Population And Employment -Theoretical Issues**, Economic Review, Quarterly Journal Of The University Of Economics Bratislava, No.4, 2003, P.461.

- إذا ما كانت مرونة إنتاج الغذاء مساوية إلى الواحد فإن زيادة حجم السكان ومع زيادة الطلب تؤدي إلى ضغوط تضخمية وارتفاع في الأسعار.

- إن حجماً عالياً من السكان يمكن أن يخلق آثاراً سلبية على البيئة.

إن أثر التغير السكاني المتمثل بمعدل نمو السكان أو الهيكل العمري للسكان يعتبر أحد المحددات الهامة للأداء الاقتصادي وحجم الإنفاق العام وخاصة على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالهيكل العمري للسكان سواء من حيث الأهمية النسبية لصغار السن دون ١٥ عاماً أو كبار السن فوق ٦٠ عاماً. وعلى الرغم من صعوبة تحديد أهمية هذه الآثار إلَّا أن العديد من المتغيرات سوف تتأثر بالعلاقة القائمة بين التغيرات الديموغرافية والاقتصادية وخاصة هيكل ومستوى الطلب الكلي داخل الاقتصاد ومعدلات الادخار والاستثمار، حيث هناك اتجاه عام على القبول بفرضية أن النمو السكاني السريع سيقلِّل من معدلات النمو الاقتصادي المتحققة وأن هذا سوف يقود إلى التراجع الاقتصادي وربما إلى التخلف الاقتصادي، ولايزال الجدل قائماً إلى اليوم حول هذه العلاقة بين السكان والتنمية ومن ثم السكان والتخلف الاقتصادي. فهل أن التخلف يقود إلى زيادة عدد السكان أم العكس الحجم السكاني الكبير يقود إلى التخلف، فالنمو السكاني العالي يضعف كثيراً من قوة السياسات الهادفة إلى إزالة الفقر وتحسين مستوى الأجور كما أن الاتجاهات العالية

لنمو السكان تمثل تحدياً كبيراً للحكومات على القيام بالاستثمارات التي تحتاجها سواء في رأس المال البشري أم في البنى التحتية[١].

مع ذلك فإن العامل السكاني يعتبر أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية وأن هذا الدور سواء كان إيجابياً أم سلبياً يعتمد على عوامل أخرى وخاصة مستوى التقدم التكنولوجي وحالة التوازن السائدة في سوق العمل والسياسات الأخرى الهادفة إلى تطوير الموارد البشرية.

ثانياً: الموارد الطبيعية

يشكل توافر الموارد الطبيعية أحد العناصر الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وإن كان يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق التقدم الاقتصادي ولكنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. فبعض الدول الأغنى في العالم كاليابان وهونغ كونغ ولوكسمبورغ وسنغافورة وسويسرا وكوريا وتايوان هي جميعاً دول فقيرة بمواردها الطبيعية، مقابل دول غنية بمواردها كالدول النفطية في الشرق الأوسط والمكسيك ونيجيريا وغيرها لا زالت في مستوى متوسط أو أقل من النمو الاقتصادي.

إن وفرة الموارد الطبيعية توفر بيئة مناسبة للاستثمار ورفع

(١) راجع خطاب آل غور نائب الرئيس الأمريكي، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٥ ـ ١٣ أيلول ١٩٩٤، القاهرة.

معدلات النمو والعمل على بناء تنمية اقتصادية متينة وقد كان هذا الأمر واضحاً في بدايات النهوض الاقتصادي لعدد من البلدان المتقدمة وخاصة في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من ثرواتها الطبيعية الهائلة في بناء تنمية صناعية متطورة منذ نهايات القرن التاسع عشر.

على الرغم من أهمية هذه الموارد إلاّ أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن معظم المشاكل التي تعانيها اقتصاديات وفرة الموارد متأتية من قطاعات الموارد الطبيعية نفسها المعروفة بضعف علاقاتها الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية Forward and backward linkages بعكس قطاع الصناعة المتمثل بعلاقاته الواسعة مع بقية القطاعات[١].

من هنا فقد جاءت العلاقة المحيرة بين وفرة الموارد الطبيعية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي لاسيما في الأمد الطويل والتي تم رصدها لعدد واسع من البلدان ذات الوفرة في الموارد وقد تم إرجاع هذه الحالة إلى عدد من الأسباب أهمها[٢]:

١ ـ إن وفرة الموارد يمكن أن تقود إلى ما يسمى (المرض الهولندي Dutch Disease) حيث إن الارتفاع الكبير في حجم الصادرات من هذا المورد وارتفاع حجم العائد من

---

(١) Jeffry O.Sachs &Andraw M. Warner, **Natural Resource Abundance and Economic Growth**, Harvard University, Cambridge MA, 1997,P.5.

(٢) Ibid, P. 21.

النقد الأجنبي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وهو ما يقود إلى تدهور القدرة التنافسية لصادرات البلد من السلع المصنعة إزاء السلع المستوردة من الخارج.

٢ ـ إن الثروة الكبيرة المتأتية من ذلك المورد قد يشجع الحكومات على اختيار أسلوب قيادة الدولة لاستراتيجية التنمية State led Development Strategies وجعلها أكثر حمائية في إدارة الاقتصاد ومن ثم فإن انغلاق التنمية نحو الداخل قد يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

٣ ـ إن زيادة الطلب الكلي المترتب على تلك الثروة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير المتاجر بها ومن ثم تحول الطلب على العمل من القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على الأيدي العاملة المدربة إلى الميادين الأخرى التي لا تخدم عملية التنمية للحصول على الكسب السريع وتجميع الثروات وهو من المحتمل أن يقود إلى انخفاض الطلب على التدريب والتعليم وبالتالي ضعف تراكم الموارد البشرية وانخفاض مستوى الإنتاجية.

إن تجسيد القدر الأكبر من ثروة البلاد في الموارد الطبيعية يجعل الرغبة في بناء نظام مالي رصين أقل أهمية وهو ما يعيق ظهور نظام مالي متطور وهو ما يعني ضمناً الاستخدام غير الأمثل للموارد المالية المتوفرة لاسيما وأن الميل للادخار يكون ضعيفاً مع وجود ثروات طبيعية وافرة. ضعف الادخار هذا وأثره على تراجع معدلات

الاستثمار سيقود إلى تراجع عملية تعميق رأس المال وتراجع النمو الاقتصادي. إن السلبيات التي رافقت الاعتماد على الموارد الطبيعية والتي تجسدت في بلدان عدة وخاصة الدول النفطية في الشرق الأوسط وبعض دول أميركا اللاتينية لا تعني أبداً أن لعنة هذه الموارد قدراً محتوماً، فقد استطاعت دول أخرى إدارة اقتصادياتها بكفاءة وبناء نظام مالي متطور ومستقر بعيداً عن تقلبات أسعار المورد الطبيعي نفسه، والتجربة النرويجية نموذج رائد في ذلك. إذ تمكنت من توزيع فوائد الثروة النفطية على مدى طويل من السنوات إلى جانب حماية القطاعات الاقتصادية غير النفطية من الآثار السلبية لما يعرف بأثر الإنفاق Spending Effect الناتج عن ظاهرة المرض الهولندي، في حين لم تتمكن الدول النفطية الأخرى من كبح جماح التوسع في الإنفاق العام عند الارتفاع الكبير في حجم العائدات النفطية مع ما يترتب على ذلك من صعوبة التراجع وتقليل الإنفاق أثناء انحسار حجم العائدات على اعتبار أن هذا التراجع قد يكون حالة مؤقتة وسيتم التغلب عليها بسهولة وهذا ما يثبط من عزيمة الحكومات على اتخاذ المعالجات الضرورية ما يؤدي إلى اتساع حالة عدم التوازن المالي وزيادة نسبة العجز وتفشي الضغوط التضخمية وهي العوامل التي تؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[١].

(١) الدكتور علاء الدين جعفر، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة ـ الحالة العراقية، مجلة حوار، العدد ١٩، بغداد، ٢٠٠٩.

إن نجاح النرويج في الإفلات من ذلك المسار الحرج جاء من خلال عاملين، **الأول** إنشاء صندوق البترول Petroleum Fund الذي سمح فقط بالاستثمار في الأصول الأجنبية (الأسهم والسندات) وإن عائدات هذا الصندوق تذهب إلى الموازنة السنوية للدولة والغرض من هذه العملية هو عزل الإيرادات عن النفقات وبالتالي فإن الإنفاق المحلي سوف لن يتغير مع التقلبات الكبيرة الحاصلة في أسعار النفط.

أما العامل **الثاني** فكان من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية لضمان معدل تضخم منخفض مع العمل على استقرار سعر صرف الكرون النرويجي أي العمل بجدٍّ على ضمان تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة. وبذلك استطاعت النرويج تجنب الكثير من المشاكل المرتبطة بالمرض الهولندي وأصبح الإنفاق لديها يسير وفق قواعد ثابتة تقريباً دون التعرض إلى هزات مالية واقتصادية كبيرة[١].

(١) Adne Cappelen & Lars Mjoset, **Can Norway Be A Role Model For Natural Resource Abundant Countries**, UNU- WIDER, Helsinki, 2009, P. 12.

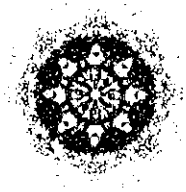

الفصل الثالث

القرآن والنمو الاقتصادي

بداية لابدَّ من القول إن القرآن الكريم بوصفه كتاباً سماوياً ودينياً لم يتبن أي منهج مباشر لتحقيق النمو الاقتصادي والذي يجب أن يقود في النهاية إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهدف الأسمى لأية عملية نمو، وإنما جاء بالعديد من المبادىء والقيم والتوصيات والتوجيهات التي بمجموعها إن تحققت يستطيع الإنسان من خلالها أن ينعم بالرفاه والتقدم. من هنا فإن الله سبحانه وتعالى قد يفتح للإنسان سبلاً لم يكن ليدركها من قبل وبالتأكيد الاقتصاد واحد منها وبذلك تتهيأ فرص أو عوامل سواء كانت نوعية أم كمية تساهم بشكل مباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وبالعكس في حالة عدم تحقق الالتزام أو العمل بتلك القيم فقد تنغلق أمام الإنسان تلك الفرص والسبل ويقع في حالة من التراجع الاقتصادي لم يكن ليدرك أسبابها وبالتالي يجد أن المشاكل أمامه مستعصية وغير قابلة للحل.

إن البحث في هذه العوامل وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لا تعني أبداً الاستسلام للقضاء والقدر كما يرى البعض ذلك في نظرتهم إلى الإسلام وأن مقولة (**اعقل الناقة وتوكل**) التي قالها رسول الله محمد ﷺ إلى الأعرابي الذي أراد أن يترك الناقة بدون وثاق هي الرد المثالي على مثل هذه التقولات، كما أن القرآن وفي مجالات عديدة أكد على ضرورة بذل الجهد والعمل ومنع التكاسل باعتبارها وسائل أساسية وشرعية لكسب المال وتحقيق التقدم الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل، وقد جسدت ذلك بشكل بارع الآية القرآنية: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

وعلى ذلك فإن جماعة من الصحابة اعتكفوا في بيوتهم وانصرفوا إلى العبادة بعد نزول الآية الكريمة: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣] فأرسل لهم رسول الله ﷺ قائلاً: «**إن من فعل ذلك لم يستجب له عليكم بالطلب**»[1].

إن الربط الواضح الذي أقامه القرآن بين العوامل الغيبية وبين تحقيق النمو الاقتصادي قد يساهم في حل الكثير من الإشكالات النظرية التي واجهت العديد من الاقتصاديين التي وجدوها غير قابلة للحل حسب ما وجدنا ذلك في الفصول المتقدمة من الكتاب. إن الإيمان بهذه العوامل يمكن أن تصبح المحرك الضروري للتغيرات

(١) محمد باقر الصدر، ص ٦٥٣.

التي تقود عملية النمو الاقتصادي وإن التقدم والنجاح كإثبات للبركة الإلهية أصبح حقيقة واقعة لا يمكن لأحد نكرانها[١].

هذا وقد عبرت الآية القرآنية أصدق تعبير عن هذه الحقيقة عندما قالت: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ القصص: ٥٧].

أولاً: المن والسلوى والنمو الاقتصادي

لقد ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أن هناك جزءاً غير مفسر من النمو الاقتصادي المتحقق لبلد ما يقع خارج عاملي رأس المال والعمل، وقد سمى الاقتصادي (سولو) هذا الجزء بالعنصر المتبقي في حين شبه البعض ذلك بأنه المن والسلوى الذي يتساقط من السماء. أما القرآن الكريم فقد جسّد العلاقة القائمة بين النمو وبعض العناصر غير المنظورة المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الآية المباركة: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الاعراف: ٩٦] فالعلاقة تبدو وثيقة جداً بين الإيمان بالله وتعاليمه وبين زيادة الثروات والنماء والتي تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي حتماً. واضح أن هذه الآية نظرت إلى الأرض والسماء باعتبارهما جزءاً واحداً لا ينفصل فإن ما يدور في هذه

(١) جاك أوستروي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٠، ص ٩٩.

الأرض من أفعال أو أعمال صادرة من الإنسان ستجد لها أثراً في السماء، فإذا كانت هذه الأعمال قريبة من الله ومتفقة مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها فإن رد السماء سيكون إيجابياً وإن الله سبحانه وتعالى سيفتح بركات جديدة بمعنى ثروات لم تكن متوقعة ستعمل على زيادة الطاقات الاقتصادية وهي بلغة علم الاقتصاد تعني توسع الطاقة الاستيعابية وزيادة القدرة على الإنتاج والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وهو ما يعني انتقال منحنى إمكانات الناتج إلى مستوى جديد أعلى بما يجعل المجتمع ينتج بكميات أكبر من السابق وتعاظم قدراته المادية التي بالتأكيد ستنعكس إيجاباً على علاقاته الاجتماعية والإنسانية وتحقيق الاستقرار بمعناه المادي والروحي.

أما الحالة المعاكسة وعندما تكون تصرفات الإنسان وأفعاله بعيدة عن الله سبحانه وتعالى وبعيدة عن الفطرة فإن الآثار السلبية لذلك ستظهر متجسدة في أشكال مختلفة بما في ذلك الكوارث الطبيعية مظهرة الجانب السلبي للعلاقة بين الأرض والسماء باعتبارها جزءاً واحداً متكاملاً بمعنى أن الفعل السلبي في الأرض ستكون له انعكاسات سلبية في السماء والفعل الإيجابي ستكون له نتائج إيجابية أيضاً.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن الغاية أو الهدف النهائي الذي يسعى إليه القرآن والإسلام عموماً هو ليس الوصول بالمجتمع إلى حالة من الرفاهية المادية كما نعرفها نحن اليوم بل حاول الإسلام

التوفيق بين القيم المادية والروحية وصولاً إلى مجتمع سعيد متوازن ينتفي عنه الظلم والاستغلال وتأمين الحقوق الأساسية للإنسان من خلال السعي والكسب المشروع البعيد عن التكاسل والخمول، وذلك من خلال الفهم الخاص للمشكلة الاقتصادية البعيد عن مسألة (الندرة) المرتبطة بالطبيعة والتي نادت بها النظرية الاقتصادية بل إن المشكلة وفق المنهج القرآني قد جاءت من الإنسان نفسه ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

إن الإنسان وفق هذا المنهج هو مصدر المشكلة (بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية) وعندئذ يكون بالإمكان إيجاد الحلول المناسبة شريطة الالتزام بالمقدمات التي وضعها القرآن الكريم وعندها تصبح مسألة الندرة مسألة ثانوية طالما أن الله سبحانه وتعالى مستعد أن يعطي الإنسان كل ما يسأله ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤] بعد أن يكون المجتمع قد عبأ كل طاقاته المادية المشروعة لاستثمار الموارد الطبيعية[1]. لا حاجة إلى القول بأن هذا الموقف يأتي من خلال نظرة الإسلام الكلية إلى المجتمع الإنساني باعتباره كل لا يتجزأ وإلّا فمن الطبيعي أن البلدان تختلف في كمية الموارد الطبيعية المتوفرة فيها ومن ثم هناك وفرة في مورد ما وندرة في مورد آخر.

---

(١) محمد باقر الصدر، ص ٦٧٤.

ثانياً: القرآن واختلاف مستويات النمو

لم تستطع معظم النظريات الاقتصادية من تفسير التباين الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي المتحقق في بلدان متشابهة في الشروط المادية للنمو، فعلى الرغم من توفر رأس المال والموارد البشرية المؤهلة وغيرها من العناصر الأساسية للنمو إلَّا أننا نجد بعض البلدان تفشل في تحقيق معدل النمو المطلوب في الوقت الذي تنجح فيه بلدان أخرى وربما تحقق معدلات غير مسبوقة من النمو الاقتصادي مما يجعلها محل إعجاب ودهشة الآخرين. إن تلك النظريات وإن حاولت إيجاد تفسير لذلك التباين إلا أنه لا يبتعد عن الشروط الموضوعية المتعلقة بالجوانب التنظيمية الإدارية والتشريعية ومستوى التطور التكنولوجي إضافة إلى العوامل التاريخية التي رافقت تطور تلك البلدان ومرورها في ظروف أعاقت مسيرتها التنموية. فقد حاول بعض الكتاب إرجاع الفشل التنموي الذي تعاني منه العديد من البلدان النامية حالياً إلى مراحل الاكتشافات الجغرافية والاستعمار الذي أدى إلى تشويه المسارات التنموية في تلك البلدان من خلال سلب الفائض الاقتصادي ونقله إلى المراكز الاستعمارية (الدول الصناعية حالياً) مما أوقعها في شرك التبعية والاعتماد المتزايد في الاستهلاك على ما تنتجه دول المركز من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي على كافة الموارد الاقتصادية استخراجاً وتسويقاً وتصنيعاً مما أدى إلى فقدان الدول النامية

لشرط تطورها الذاتي وتحولها إلى دول هامشية في النظام الاقتصادي العالمي[١].

لاشكّ أن هذه التبعية أدت إلى فقدان الدول النامية ثروات طائلة أعاقت جهودها التنموية وخاصة إبان تحررها من الاستعمار ومحاولتها إعادة بناء اقتصادياتها من جديد، إلا أننا نرى أن المشكلة لا تكمن فقط في الفقدان الكبير للأموال والثروات ولكن أيضاً في إصرار هذه البلدان على تطبيق النموذج الخارجي للتنمية (نموذج الدول الكبرى) على واقع لا يمت إلى هذا النموذج بصلة حيث البيئة الثقافية والاجتماعية تختلف عن تلك البيئة التي نضجت فيها تلك النماذج التنموية وهي في غالبيتها نماذج تنموية رأسمالية. إن معظم الدول النامية عجزت لغاية اللحظة عن إيجاد بديل تنموي خاص بها يتخذ من البيئة المحلية وعاءً حقيقياً له، بمعنى إيجاد نموذج تنموي يتوافق مع الثقافة المحلية والمعتقدات الدينية السائدة. إن الذي تحقق في معظم الدول النامية ومنها الدول الإسلامية هو الإحلال التدريجي للثقافة الخارجية الأجنبية محل الثقافات والمعتقدات المحلية ومن ثم سيادة أنماط من السلوك المستورد الذي لا يتوافق مع شخصية الإنسان في هذه البلدان بما في ذلك النمط الاستهلاكي الغربي الذي أصبح طاغياً في

(١) للتعرف على المراحل التاريخية للتخلف الاقتصادي وتحقق التبعية راجع:
- د. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.
- د. طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

اقتصاديات الدول الإسلامية. إن هذا النمط من الاستهلاك أصبح مشكلة حقيقية في تلك البلدان التي تعاني أصلاً من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها وضعف في الطاقات الإنتاجية السلعية لديها وعجز مستمر في موازين مدفوعاتها وهي عاجزة عن الاستجابة لمثل هكذا أنماط من دون اللجوء إلى الاستيرادات الخارجية التي رتبت عليها أعباء مالية كبيرة تحولت إلى مديونية خارجية ثقيلة أبعدتها عن السير في طريق التقدم والتنمية. إن العلاقة واضحة بين البيئة الثقافية والاجتماعية وبين مستوى التطور الاقتصادي ومتى ما تحقق الانسجام بينهما أمكن التوصل إلى نموذج تنموي قابل للحياة يلبي حاجات الناس وتطلعاتها، وبخلاف ذلك يبقى الاقتصاد منفتحاً على المتغيرات الخارجية سلباً أو إيجاباً ومنغلقاً عن تلبية حاجات الناس في الداخل وهذا ما يفسر العديد من مظاهر عدم الاستقرار الذي يسود الدول الإسلامية من حين إلى آخر.

وعودة إلى مسار البحث فقد استطاع القرآن الكريم وببساطة تفسير التباين الحاصل بين البلدان من خلال الآية الكريمة: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤] على الرغم من توفر كافة الشروط لكلا القطعتين المتجاورتين إلى حدّ التطابق بما في ذلك السقاية بماء واحد إلّا أن الله سبحانه وتعالى قد فضل واحدة على الأخرى في نوعية الأكل بمعنى أن نوعية الثمر كان مختلفاً بينهما مما يجعل واحدة أفضل من الأخرى وهذا بمفهوم علم الاقتصاد

يعني أن النمو المتحقق في القطعة الأولى قد يكون أفضل من النمو المتحقق في الثانية وطبعاً واضح جداً أن الأمر لا يعود إلى عوامل مادية بل إلى أسباب الله سبحانه وتعالى أعلم بها.

لقد أعاد القرآن الكريم تأكيد هذا المفهوم مرة أخرى وبشكل أكثر وضوحاً في سورة الكهف من خلال المحاورة الإيمانية بين رجلين متفاوتين في الثروة ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا * كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٢، ٣٣].

إن الأمر كان مستمراً على هذا الحال ولكن الصورة قد تغيرت عندما قال أحدهم لصاحبه وهو يحاوره: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، منذ تلك اللحظة فقد تغير حال البستان وأصبحت شيئاً آخر ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣٥] فما كان من صاحبه إلا أن قال له: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا * أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤٠، ٤١] وعند تلك الساعة فقد أحيط بالبستان وذهب عنها الماء بعد أن كان نهراً جارياً فيها وتراجع مستوى الإنتاج ولم تعد مثمرة وإن كل (الإنفاق الاستثماري) الذي أنفقه الرجل قد ذهب هباءً وكل وسائل الإنتاج الحديثة لم تعد تجدي نفعاً بعد أن ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢]. لقد أدرك الرجل سريعاً أن

كل عوامل الإنتاج المتوفرة لديه من أموال ورجال لم تستطع أن تفعل له شيئاً وتعيد إليه بستانه الذي أنفق عليه الكثير من الأموال والجهد وقد عرف أن وراء كل ذلك عاملاً واحداً غير مادي وهو الشرك برب العالمين الذي أذهب بكل أمواله وأحيط ببستانه الذي لم يعد منتجاً منذ ذلك الوقت.

إن هذا المفهوم المتميز الذي جاء به القرآن يجعله ينفرد عن كل النظريات الاقتصادية الأخرى التي حاولت تفسير النمو والتي تم بيان بعضها في الفصل الأول من هذا الكتاب، وقد نجتهد هنا ونقول إن التفسير القرآني للتباين بين البلدان في مستويات النمو لا ينسجم ومفهوم التلاقي الذي جاءت به النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي أكدت على أن الدول الفقيرة ستلتقي مع الدول الغنية في الأمد الطويل مع حصول الدول الفقيرة على المعرفة التكنولوجية بما يجعلها عند مستوى واحد من النمو مع الدول الغنية، حيث يبدو أن القرآن وحسب تفسيرنا المتواضع لا يؤمن بهذا التلاقي وعلى افتراض أن هذا قد يتحقق كمياً بينما نوعياً سيكون غير ذلك. إن التبصر بالمفهوم الذي جاء به القرآن يوضح أنه حتى الدول الغنية والمتقدمة قد تتراجع وتفقد مكانتها في أي وقت في المستقبل وتحل محلها دولاً قد نجدها اليوم فقيرة أو تحتل موقعاً ليس متقدماً في مجال التطور الاقتصادي وإن الشواهد أمامنا كثيرة في عالم اليوم لا مجال لشرحها في هذا الكتاب.

ثالثاً: المنطلقات الأساسية للنمو في القرآن

لما كان القرآن الكريم هو السنام الأعلى للإسلام ومن ثم للمجتمعات الإسلامية، فغالباً ما تتم المقارنة بين ما جاء به القرآن من منهج وبين واقع حال البلدان الإسلامية. ومن ثم تحميل القرآن مسؤولية الواقع السلبي والمتخلف الذي تعيشه بعض هذه البلدان، وهذا في الواقع بعيد جداً عن الحقيقة حيث إن جميع البلدان الإسلامية وإن كانت تحمل هذه الصفة ولكن هي في التطبيق لاتزال تطبق الأنظمة الاقتصادية الغربية وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي الذي تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث إن تلك البلدان ما برحت تحتل موقعاً ثانوياً أو هامشياً في ذلك النظام وإن حركة اقتصادياتها لا زالت تأتي كرد فعل لما يحصل من تطورات في اقتصاديات الدول الكبرى لذلك فهي ما زالت متعثرة في خطواتها الاقتصادية نتيجة لفقدانها الانسجام بين معتقداتها الدينية والثقافية وبين التطبيقات الاقتصادية الغربية. وقد تمثل هذا الأمر بشكل واضح في تطبيق (سعر الفائدة) التي تعتبرها الشريعة الإسلامية رباً محرماً بينما هي في علم الاقتصاد إحدى الأدوات الأساسية للتحكم بالتوازن الاقتصادي العام وهي تعبّر كذلك عن فلسفة النظام الرأسمالي في نظرته إلى الزمن باعتباره عملة لها ثمن وإن هذا الثمن هو سعر الفائدة وهذا ما لا يتوافق مع الفلسفة الإسلامية التي لا تقرّ أي كسب من دون عمل منفق[1]. وبالتالي فإن تطبيق

(١) محمد باقر الصدر، ص ٦٣٩.

النموذج الاقتصادي الغربي من دون الإيمان المطلق ببعض أدواته الأساسية سيخلق عقبات كبيرة في عملية البناء الاقتصادي السليم وهذا هو حال معظم البلدان الإسلامية التي لم تتمكن من رسم نموذج تنموي مستقل خاص بها. وقد أرجع العديد من الباحثين التخلف الاقتصادي النسبي الذي يعيشه المسلمون إلى معتقداتهم الدينية ولكن أحد الاقتصاديين الأمريكيين يؤكد أن هذه الرؤية خاطئة فليس هناك شيء كامن في هذه الشعوب الإسلامية يفرض عليها سوء الأداء بل إن الإسلام نفسه يحض على النمو[١].

وصحيح أن المنطلقات الأساسية للنمو والعملية الاقتصادية بشكلها الواسع التي جاء بها القرآن لاتتطابق مع المنطلقات التي جاءت بها المدارس الاقتصادية الغربية على مختلف اتجاهاتها إلّا أنه من غير الصحيح ومن التجني أن يتم إلصاق كل تقليد سلبي سائد في المجتمعات الإسلامية يقف في وجه التقدم الاقتصادي بالقرآن نفسه، لأن القرآن على العكس من ذلك هو كتاب الدعوة فيه إلى طلب العلم والتقدم واضحة ولاتحتاج إلى تفسير[٢].

وحيث إن الإسلام لديه منطلقاته الخاصة التي تساعد على رسم النمو وتحديد مساراته الاقتصادية وهي بالتأكيد تختلف عن المنطلقات التي جاءت بها المدارس الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالنظرة إلى الجماعة والفرد وتحديد دورهما والحث على العمل وتحريم الربا (سعر الفائدة)، ولكن هذا لا يعني أن آليات السوق

(١) محمد أيوب، **النظام المالي في الاسلام**، أكاديميا، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٧.
(٢) جاك اوستروي، ص ٩٦.

والملكية والمشاريع الخاصة والمنافسة وغيرها من مفاهيم الاقتصاد الحر هي بعيدة عن منهج (الاقتصاد الإسلامي) بل العكس إن هذه الممارسات باتت جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الاقتصادية للإسلام ولكن الميزة الجوهرية لكل ذلك في الإسلام هي العدالة الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان نظام شامل من القيم والأخلاق، فالإسلام لا يسمح بالتلاعب بالإنتاج أو السلع لأجل رفع الأسعار بل تستطيع الأسواق وتحت إشراف فعال للحكومة العمل بحرية في ظل آلية الأسعار التنافسية وحرية الأفراد في التملك وإقامة المشاريع والحصول على الأرباح، كما أنه يبيح حق رأس المال في التمتع بعائد عادل شريطة أن يتحمل المسؤولية عن مخاطر الخسارة، وعندما يحذر العديد من علماء الاقتصاد من خطورة اختلال التوازن الاقتصادي العام الذي يجر معه أزمات اقتصادية ومالية كبيرة كما نشهدها اليوم فإنهم في ذلك ربما يدعون إلى اعتماد نظام تستند بموجبه كل الأصول المالية إلى بعض الأصول الحقيقية والأنشطة الاقتصادية التي تُدار على أساس مثل هذه الأصول، وربما أن فحوى تحريم (سعر الفائدة) في الإسلام قد جاء من خلال هذه المقاربة، وبالتالي فإن تطبيق هذه المبادىء على عرض المال والطلب عليه وإدارة الادخارات والاستثمارات وفق هذه الآلية يمكن أن يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً واسعاً في كل الأدبيات الاقتصادية[١].

(١) محمد أيوب، ص ٥١ ـ ٥٤.

هكذا ووفقاً للمنهج القرآني في تحريم الفائدة (الربا) فإن العملية الإنتاجية سوف تحقق العديد من المكاسب حيث يصبح رأس المال في خدمة التجارة والصناعة لأن صاحب المال سوف لن يبقى أمامه بعد إلغاء الفائدة من سبيل سوى الربح وهو دافعه الأكبر نحو تنفيذ المشاريع الضخمة ذات الربح الواسع. وهنا لابدّ من التذكير بالتجربة اليابانية التي حققت العديد من المنجزات الاقتصادية وهي لا زالت تطبق سياسة نقدية تتمثل بسعر فائدة منخفض قريب من الصفر، وسيتم شرح الإطار النظري لهذه الآلية في الصفحات القادمة من الكتاب.

من خلال النظرة الموضوعية للمنهج الإسلامي أعلاه والتبصر في آليات عمل هذا النظام نجد أنه كفيل بمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال معالجة الفقر والحدّ من أعداد الفقراء لاسيما في ظل تنشيط العملية الإنتاجية وما يتبعها من نظام توزيع يتسم بالعدالة وعدم الاستغلال، ولكن من جهة أخرى يجب الاعتراف أن مثل تلك الآليات سوف لن تسمح بظهور تراكم واسع لرأس المال وظهور طبقة الرأسماليين الكبار ذوي الثروات الهائلة القادرة على قيادة عملية التنمية وإحداث الطفرات التنموية الكبرى.

عموماً إن المنطلقات الأساسية التي استند اليها الإسلام في تنمية الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والتي جاءت على شكل تشريعات وأحكام والتي تخدم العملية الاقتصادية يمكن إيجازها بالنقاط التالية[1]:

(١) محمد باقر الصدر، ص ٦٥٤ ـ ٦٦.

١ ـ انتزاع الأرض من صاحبها إذا امتنع عن إعمارها. فإذا حال الحق الخاص دون قيام الأرض بدورها الإنتاجي الصحيح أُلغي هذا الحق وكُيفت الأرض بالشكل الذي يتيح لها الإنتاج.

٢ ـ منع الإسلام السيطرة على مساحة من الأرض وحمايتها بالقوة دون ممارسة عمل في إحيائها واستثمارها.

٣ ـ حرّم الإسلام الكسب بدون عمل عن طريق استئجار الفرد أرضاً بأجرة وإعادة تأجيرها بأجرة أكبر.

٤ ـ الإسلام لم يعط الحق للأفراد الذين يبدأون عملية إحياء المصادر الطبيعية في تجميد تلك المصادر وتعطيل العمل لإحيائها.

٥ ـ تحريم سعر الفائدة.

٦ ـ تحريم بعض الأعمال العقيمة من الناحية الإنتاجية كالمقامرة والسحر... الخ.

٧ ـ منع اكتناز النقود والتأكيد على وظيفة النقود باعتبارها أداة للتبادل ورفض تحويلها إلى أداة للادخار والاكتناز وقد استخدم الإسلام لهذا الغرض العديد من الوسائل الضريبية لمعالجة ذلك.

٨ ـ تحريم التبذير والإسراف والحدّ من النزعة الاستهلاكية.

٩ ـ عدم شمول القادرين على العمل بنظام الضمان الاجتماعي وحثهم على المشاركة بشكل فعال في العملية الإنتاجية.

١٠ ـ التأكيد على أهمية دور الدولة لقيادة العملية الإنتاجية.

واضح أن النمو الاقتصادي الذي يسعى الإسلام إلى تحقيقه يدور في إطار من التوازن النسبي أي التوازن في مستوى المعيشة وليس في مستوى الدخل باعتبار أن التفاوت بين الأفراد في تحقيق الثروة والدخل هو حقيقة طبيعية لا يمكن لأحد إنكارها نتيجة لاختلاف الأفراد في قدراتهم الفكرية والعضلية، حيث إن التوازن في مستوى المعيشة وفقاً للمنطلقات أعلاه معناه توفير البيئة الاقتصادية المناسبة التي تتيح لجميع الأفراد العيش في مستوى متقارب من المعيشة مع الاعتراف بالتفاوت في مستوى الدخول ضمن حدود معقولة. إن هذه المنطلقات تسعى إلى تحقيق التوازن من خلال حفظ المستويات المعيشية العليا من الإسراف من جهة وبالارتفاع بالمستويات المعيشية الدنيا من جهة أخرى من خلال ضمان حقوق ثابتة للفقراء في أموال الأغنياء. من هنا فقد زوّد القرآن الدولة الإسلامية بالصلاحيات الكافية لتحقيق هذا التوازن متمثلاً ذلك في فرض ضرائب ثابتة كالزكاة والخمس وفي مسؤولية الدولة عن الإنفاق العام من خلال قيامها بالوظائف التالية في مجال الاقتصاد والمالية[1]:

- محاربة الفقر وتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة والعمل على تحقيق معدل نمو مناسب من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة.

(١) محمد أيوب، ص ٩٣.

- اعتماد التخطيط العلمي للاقتصاد.

- الحفاظ على استقرار قيمة العملة ومحاربة الضغوط التضخمية، أي العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة (نمو من غير تضخم). إن هذه الوظيفة هي إحدى أهم الوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية باعتبار أن النقود مقياس للقيمة وبالتالي فإن أي انخفاض أو تآكل في هذه القيمة ستكون له نتائج تضخمية في أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للسكان وإصابة آلية توزيع الدخول بخلل كبير تؤثر بشكل مباشر على مبدأ العدالة أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم الإضرار بالمصلحة العامة وهي إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الإسلامي.

من هنا فإن الإسلام كان حريصاً على محاربة كل أشكال الاتجار بالعملة والفائدة والربا وكل المعاملات التي تؤدي إلى التأثير على قيمة النقود ومن ثم الاختلال في المعروض النقدي والسلعي. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن الإسلام في نظرته إلى تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة من خلال الحفاظ على العدالة في آلية توزيع الدخول قد سبق كل النظريات الاقتصادية الغربية في التوصل إلى هذه النتيجة التي ظلت تعتقد وإلى فترة ليست بالقصيرة من الزمن بأن التفاوت في توزيع الدخول أمر لا مفرّ منه لتحقيق التقدم الاقتصادي، في حين أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الصادر عن الأمم المتحدة إلى (**أن الاعتقاد التقليدي بأن النمو الاقتصادي**

في المراحل الأولى لا بدّ وأن يرتبط حتماً بتدهور في توزيع الدخل قد ثبت أنه اعتقاد غير صحيح. فالرأي المستبصر الجديد يتمثل في أن التوزيع المنصف للموارد العامة والخاصة يمكن أن يعزز احتمالات تحقيق مزيد من النمو)[١].

- اعتماد مبدأ المنافسة الكاملة Perfect Competition في تنظيم الأسواق ومنع الاحتكار وترك الثمن يتحدد طبقاً لمساومات البائعين والمشترين[٢]. ونحن نعلم أن العمل في ظل المنافسة الكاملة يوفر سعراً أقل وإنتاجاً أوفر، فالمنتج لا يستطيع التحكم بالسعر السائد في السوق وبالتالي فليس أمامه سوى زيادة كفاءته الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج حتى يتمكن من البقاء في السوق. فجميع المنتجين يعملون بأقصى كفاية ممكنة للمحافظة على مستوى منخفض من التكاليف وهذا يعني أن الكفاية الإنتاجية ستكون عالية جداً أي أن هناك أفضل استخدام ممكن لعوامل الإنتاج وهذا ما يصب في مصلحة المستهلك وحصوله على سلعة وفيرة وبسعر مناسب وفي نفس الوقت تكون موارد المجتمع الإنتاجية النادرة مستعملة استعمالاً اقتصادياً سليماً يضمن توفر السلعة وبسعر معتدل وهذا بعكس العمل في ظل الاحتكار الذي غالباً ما يؤدي إلى الإسراف في الموارد وتعطيل

---

(١) جورج قرم، **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) د. لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر، القاهرة، ص ٨١.

الطاقات الإنتاجية وفي النهاية الحصول على ناتج أقل وبسعر أعلى[١].

رابعاً: التفسير الاقتصادي لمواقف القرآن من النمو

من مراجعة المنطلقات التي جاء بها القرآن والإسلام عموماً نجد أنها تحمل منهجاً علمياً متماسكاً شأنها شأن كل التحليلات التي جاءت بها المدارس الاقتصادية الأخرى وأن الأمر ليس ببعيد عن النظرية الاقتصادية. فمنع الاكتناز والانحياز إلى وظيفة النقود باعتبارها أداة للتداول بدلاً من اعتبارها أداة للادخار والموقف المعروف من سعر الفائدة وغيرها من المنطلقات التي بمجموعها تشكل الإطار العام للسياسة الاقتصادية والنقدية التي يدعو إليها القرآن، وهي ليست بعيدة عن ما جاء به علم الاقتصاد الحديث وأن الأمر لم يعد قضية شرعية فحسب بل منهجاً علمياً قابلاً للتطبيق. إن مقاربة هذه المنطلقات مع النظرية الاقتصادية نجدها تشير بوضوح إلى أهمية التوسع النقدي وسعر الفائدة المنخفض في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار (نفترض هنا أن القرآن يعتبر سعر الفائدة مساوياً للصفر).

إن الدعوة التي يوجهها القرآن للحث على إنفاق الأموال وعدم اكتنازها ستساهم بتحرير السيولة النقدية وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي من شأنه تحفيز الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

---

(١) د. كريم مهدي الحسناوي، **محاضرات في الاقتصاد**، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

أيضاً وهو ما يساعد على تعزيز قيمة الأصول والموجودات وذلك بسبب ميل أسعار الأسهم والسندات إلى الارتفاع وزيادة حركة دوران السلع الاستهلاكية والمعمرة بل إن الأمر يمتد أيضاً إلى قيمة سعر الصرف الذي ينخفض بدرجة معينة نتيجة لسعر الفائدة المنخفض وهو ما يساعد على ارتفاع مستوى صافي الصادرات وزيادة الإنفاق في العديد من المجالات الاقتصادية. هكذا يبدو أن الأثر المترتب على انخفاض سعر الفائدة لا يقتصر على الاستثمارات التجارية فحسب بل يمتد على المساكن والسلع الاستهلاكية والمعمرة كما يشمل أيضاً الاستثمار الأجنبي[١].

أشارت العديد من الدراسات إلى نتائج مهمة أخرى مترتبة على سياسة انخفاض سعر الفائدة ومنها إعادة توزيع الدخول بين الدائنين والمدينين، فالفئة الثانية لديها ميل حدي عالي للإنفاق أكبر مما لدى الفئة الأولى ومن ثم فإن انخفاض سعر الفائدة سيوفر مبالغ إضافية للاستثمار والاستهلاك في آن واحد وارتفاع قيمة الموجودات مما يعطي إحساساً عالياً بالثروة وهو ما يطلق عليه بأثر الثروة Wealth effect[٢].

هذا ويمكن توضيح ما تقدم من خلال الرسم البياني الآتي الذي يوضح دور سعر الفائدة المنخفض في تعزيز الاستثمار وزيادة الناتج القومي الإجمالي.

---

(١) ساموبلسن، ص ٥٧٥.

(٢) Shari Spiegel, **Macroeconomic and growth policies**, United Nations DESA, New York, 2007, P.31.

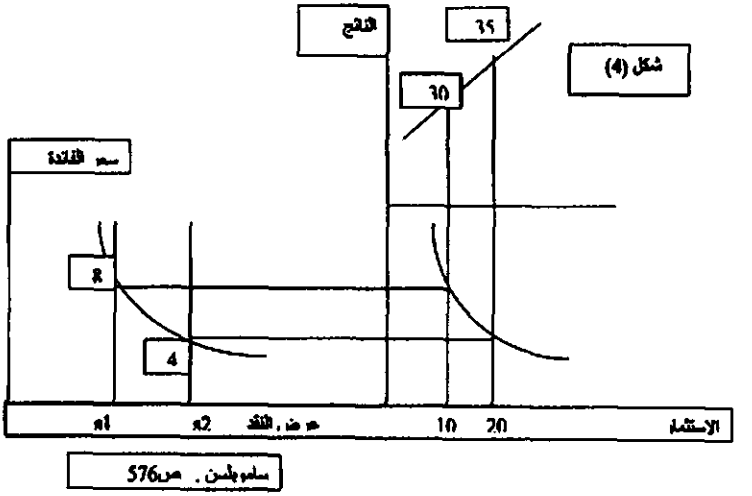

يشرح الشكل أعلاه تأثير التوسع النقدي وانخفاض سعر الفائدة وعلى سبيل المثال بمقدار أربع درجات من ٨٪ إلى ٤٪ وعلى افتراض أن مستوى الاستثمار عند حجم ١٠ فإنه سينتقل بفعل ذلك الانخفاض إلى المستوى ٢٠ ومن خلال آلية عمل المضاعف سيرتفع الناتج القومي من ٣٠ إلى ٣٥ وهو يعبر عن مستوى توازني جديد للدخل.

ولا حاجة إلى القول بأن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى نتائج معاكسة بما في ذلك تراجع الاستثمار وهبوط النشاط الاقتصادي وسيادة حالة من عدم التأكد Uncertainty . وصحيح أن ارتفاع سعر الفائدة سيحفز تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل وهو ما يعني ارتفاع عرض الائتمان ومن ثم المبالغ المتاحة للاستثمار ولكن هذا الأمر أو هذا الأثر سيكون محصوراً في الأجل

القصير، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة سيجذب ذلك رؤوس الأموال المضاربة قصيرة الأجل وهي غالباً ما تستخدم في مجال الاستهلاك والمتاجرة بالعقارات وبدرجة أكبر من استخدامها في استثمارات منتجة طويلة الأمد. كما أن تدفق رؤوس الأموال سيؤدي إلى رفع قيمة سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية Appreciation وهو ما يضعف الاقتصاد في الأمد المتوسط والطويل الأجل على اعتبار أن الصادرات والصناعات المحلية ستفقد قدرتها التنافسية في الأسواق وهو ما يحبط النمو في الأمد الطويل[١].

يبدو أن هذا الموقف القرآني أكثر تقدماً من نظرية الطلب الكلي الفعال التي جاء بها الاقتصادي البريطاني المعروف جون ماينرد كينز التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول من هذا الكتاب، حيث أكد هذا الأخير على أهمية تحريك الطلب الكلي بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك الإصدار النقدي لأجل تنشيط الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل وخلق وظائف جديدة. قد يكون الرجل محقاً في ذلك حيث جاءت نظريته على خلفية الركود العظيم الذي ساد الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى عند نهاية العشرينيات من القرن الماضي ولكن المأزق الذي وقعت فيه نظريته فيما بعد كان واضحاً مما مهد الطريق لنظريات أخرى أكثر تقدماً لمعالجة المشاكل الاقتصادية الجديدة التي عانت منها اقتصاديات

---

(١) Ibid, P. 32.

الدول المتقدمة. أما القرآن وفي منطلقاته الأساسية وجدناه حريصاً في المحافظة على استقرار قيمة العملة وأنه لم يكن ليقبل بأية معاملات تفضي إلى تراجع قيمة النقود بما في ذلك الإصدار النقدي الواسع والذي يكون أحد نتائجه المؤكدة هو التضخم وما يخلفه من عدم استقرار في الاقتصاد الكلي واختلال آلية توزيع الدخول واتساع التفاوت بين فئات المجتمع الواحد. يبدو أن الاستثمار في الإطار القرآني ليس مجرد معاملة مالية أو نقدية نحقق من خلالها الربح عن طريق المتاجرة بالعملة حيث إن النقود بحدٍّ ذاتها لا تعتبر رأسمالاً وأنها لا يمكن أن تحقق عائداً من دون استخدامها في نشاط حقيقي[١].

وعليه فإن السياسة النقدية وفق المنطلقات القرآنية يجب أن تكون مستندة إلى الأصول الحقيقية فلايجوز للجهاز المصرفي خلق النقود من لا شيء أو تمويل عجز الموازنات الحكومية من دون توفر أصول كافية للجهاز الحكومي تكون قادرة على توليد الدخول. من هنا تتجلى حكمة القرآن في جعل سعر الفائدة مساوياً للصفر حيث إن قدرة البنوك على خلق حقيقي للنقود تتوقف وبدرجة كبيرة على مستوى طلب الائتمان المصرفي أو القروض المصرفية وإن هذا الأمر لن يكون متاحاً إلا عند مستويات متدنية جداً من سعر الفائدة، فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على الائتمان من قبل الأفراد والمشاريع.

---

(١) محمد أيوب، ص ١٥٤.

إن هذا الموقف القرآني قريب جداً من مفهوم (فخ السيولة liquidity trap) حيث يرغب العامة بحمل أية كمية معروضة من النقود عندما يكون سعر الفائدة قريباً جداً من الصفر وبالتالي فإن أية زيادة في عرض النقد سوف لن تؤثر على القطاع الحقيقي عندها تكون السياسة النقدية غير فعالة[١].

إن القرآن بموقفه هذا من سعر الفائدة وضع جداراً فاصلاً بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، وبالتالي فإن أية تقلبات في قطاع المال والنقود (وهو المعروف بسرعة حركة التغييرات فيه) سوف لن تؤثر بنفس الدرجة أو السرعة على القطاع الحقيقي ومن ثم عزل الاقتصاد الحقيقي عن الأزمات المالية المتكررة أو على الأقل توفير فسحة كافية من الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الموقف عند حصول الأزمات. وعندها فإن تدني سعر الفائدة لم يعد فخاً للسيولة كما وصفه الاقتصادي كينز على اعتبار أن المضاربين سيتوقعون ارتفاع سعر الفائدة عند أي وقت قريب في المستقبل بل إن هذا التوقع ومع إلغاء سعر الفائدة كما نص القرآن على ذلك سيكون غير موجود أصلاً ولا مجال لجني الأرباح من خلاله، وعليه فإن السيولة المتوفرة هي سيولة حقيقية ولا يمكن المضاربة بها لأجل تحقيق الأرباح حيث يصبح الاستثمار في الأنشطة الحقيقية هو الطريق الوحيد للحصول على الأرباح وعندها فإن الاقتصاد سيعمل ضمن حدود إمكاناته الحقيقية، وبلغة التوازن

(١) حول مفهوم فخ السيولة راجع: Paul Wachtel, p.338.

الاقتصادي فإن معدلات نمو الكتلة النقدية سيكون موازياً للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات وتحقيق التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد وهي واحدة من متطلبات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

في مثل هكذا آلية نجد أن الائتمان لا ينشأ إلّا بمقدار وجود احتمالات حقيقية للحصول على مزيد من الثروة عن طريق الأنشطة الحقيقية وإن إلغاء الفائدة سيؤدي وإلى حدٍّ كبير إلى كبح المضاربات المربكة للمعاملات المالية الشرعية بينما العكس يحصل مع وجود سعر الفائدة حيث يتطلع أصحاب المال والأعمال إلى معدلات ربح عالية جداً تفوق معدل الفائدة السائد وما يجره هذا الأمر من الاتجاه نحو رفع أسعار المنتجات أو خفض الأجور الحقيقية ومن ثم تراجع مستوى الطلب الكلي.

إن النظام القائم على إلغاء سعر الفائدة يوفر الفرصة المناسبة لإقامة علاقة شراكة حقيقية بين الجهاز المصرفي وبين المستثمرين والتجار وليست علاقة مقرض ومقترض أو دائن ومدين[١].

إن إحدى أهم الحجج التي يقدمها أنصار سعر الفائدة هي اعتبارها الوسيلة الأمثل لمواجهة الضغوط التضخمية والتوقعات الناجمة عنها التي تحفز على المضاربة بالأموال والابتعاد عن الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي لابدّ من فرض سعر فائدة يكون في

(١) محمد أيوب، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

حدّه الأدنى مساوياً لمعدل التضخم السائد لأجل الحفاظ على سعر فائدة حقيقي موجب وعدّه بمثابة سعر النقود Price of money الذي يخدم استقرار الطلب على العملة لمواجهة التوقعات التضخمية Expectations of inflation وكذلك الحفاظ على سعر صرف مستقر وبهذا تتحول السياسة النقدية على أنها فن إدارة التوقعات[١]. على الرغم من قناعتنا بأن محاربة التضخم يجب أن تتم من خلال الوسائل الحقيقية المتمثلة بعرض السلع والخدمات ووضع السياسات المناسبة لمعالجة التفاوت في توزيع الدخول المترتب على تضخم الأسعار إلّا أنه يمكننا القول إن تلك الحجج لا تصلح إلّا في الأمد القصير جداً حيث ستتحول إشارة سعر الفائدة فيما بعد ومهما كانت متدنية إلى أداة هامة لبناء التوقعات التضخمية من خلال تحجيمها للنشاط الاستثماري من جهة وتحفيزها للمضاربات المالية من جهة أخرى. إن موقف القرآن المتشدد من سعر الفائدة وجعلها ربا محرم شرعاً قد قطع الطريق وكما وجدنا ذلك في الصفحات السابقة على أية توقعات بمعاودة ارتفاع سعر الفائدة مجدداً واستغلال السيولة المتوفرة في عمليات المضاربة. وبالتالي فإن حجة مواجهة التضخم من خلال رفع سعر

---

(١) راجع في ذلك:

ـ د. سنان الشبيبي، **ملامح السياسة النقدية في العراق**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٥٠ ـ ٥٢.

ـ د. مظهر محمد صالح، **السياسة النقدية في العراق رؤية تحليلية**، مجلة حوار، العدد ٢٠، بغداد، ٢٠٠٩.

الفائدة لم تعد ذات قيمة وإن كل التوقعات المرتبطة بها أصبحت وهمية ويمكن أن نطلق عليه (وهم التوقعات Expectations illusion) وهي التوقعات التي اعتبرها البعض بأنها المصدر الرئيس لاستمرار الظاهرة التضخمية وأنها المسؤولة أيضاً عن الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي والتي تدفع باتجاه سالب في سعر الفائدة الحقيقي[١]. وبهذا فإن القرآن قد قطع دابر هذه التوقعات عندما جعل سعر الفائدة مساوياً للصفر وهو ما يعني إيقاف عمل أحد المصادر الرئيسية المحفزة على التضخم. هكذا يظهر بأن تلك الحجة لمواجهة التضخم لا تجد لها مكاناً إلاّ في الأمد القصير فقط حيث يتحول سعر الفائدة من اعتباره جزءاً من الحل إلى جزءٍ من المشكلة في الأمد الطويل حيث إن الحكومات غالباً ما تهتم بمعالجة مشاكل التضخم والدخل وغيرها في الأمد القصير بينما في الأمد الطويل فإن جلّ اهتمامها ينصب على تحقيق النمو الاقتصادي وهذا لن يتحقق إلّا من خلال رفع مستوى الاستثمار عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً إلى الدرجة التي يحفز معه الإنفاق الاستثماري ونمو الطاقات الإنتاجية[٢].

إن هذه المقاربة هي جوهر الموقف القرآني من سعر الفائدة وهي جاءت منسجمة مع منهج النقديين الذين أكدوا على العلاقة المباشرة بين التوسع النقدي والقطاع الحقيقي بعكس الكينزيين

---

(١) د. سنان الشبيبي، ص١٢.

(٢) David Begg, P.537.

الذين جعلوا من سعر الفائدة المحور الذي تدور حوله العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي[١].

إلغاء سعر الفائدة وأثر المزاحمة

وجدنا قبل قليل كيف أن إلغاء سعر الفائدة سيساهم في الحدّ من المضاربة بالنقد ولم يعد هناك ثمة سبب مالي أو نقدي يدعو المضاربين للقيام بهذه العملية، كما أن القرآن بموقفه هذا قطع الطريق على بناء التوقعات التضخمية وهي المسؤولة بدرجة ما عن الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي.

من الآثار المهمة الأخرى التي رصدتها النظرية الاقتصادية والمرتبطة بارتفاع سعر الفائدة هو ما يسمى بأثر المزاحمة Crowding out، فزيادة الإنفاق الحكومي لأي سبب من الأسباب سيقود إلى ارتفاع الطلب الكلي وارتفاع المستوى التوازني للدخل والإنتاج وإن هذا الارتفاع في الدخل سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وهو ما يدفع بالسلطة النقدية إلى رفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري وتحول دالة الاستهلاك إلى الاسفل[٢].

بكلام آخر فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تراجع نقطة التوازن والحد من أثر المضاعف Multiplier effect المترتب على

---

(١) Paul Wachtel, P. 312.

(٢) David Begg, P. 527.

ارتفاع الإنفاق الحكومي نتيجة للمزاحمة التي يخلقها هذا الأخير مع القطاع الخاص الذي يشهد تراجعاً في إنفاقه الاستثماري نتيجة لارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى الحدّ من أثر التوسع Expansionary effect المترتب على ارتفاع الإنفاق الحكومي. إن هذا السيناريو هو ما تحقق في العديد من الاقتصاديات ومنها الاقتصاد العراقي فنتيجة لارتفاع العائدات النفطية التي قادت إلى توسع كبير في الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري والذي خلق طلباً واسعاً على النقود وهو المتغير الذي جعل السلطات النقدية تلجأ إلى رفع سعر الفائدة إلى مديات واسعة وهو ما أدى إلى تقلص إنفاق القطاع الخاص وتحجيم نشاطه الاستثماري وهو ما يناقض السياسة المعلنة للدولة في تشجيع القطاع الخاص وجعله محركاً أساسياً للتنمية[١].

هكذا نشاهد بأن استخدام سعر الفائدة بهذه الصورة قد سمح بتراجع النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من آثار سلبية متمثلة بالبطالة ونقص العرض السلعي والتضخم وغيرها من المشاكل. مرة أخرى تظهر أهمية موقف القرآن من إلغاء سعر الفائدة بالكامل، حيث إن هذا الإلغاء سوف لن يسمح لهذا السيناريو بالعمل، وبالتالي فإن إزاحة القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي سوف لن تحصل طالما أن سعر الفائدة مساوٍ للصفر حيث يكون الباب مفتوحاً أمام الأنشطة الاستثمارية كافة للعمل

(١) د. علاء الدين جعفر، مصدر سابق.

شريطة أن تعمل السلطات النقدية على توفير عرض النقد الموازي للطلب النقدي وأن الذي سيحصل في ظل نظام يعمل بدون سعر الفائدة هو التآزر Crowding in بين الاستثمار الحكومي والخاص حيث إن ارتفاع الأول سيؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية كافة مما يفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار بشكل أعلى، فعلى سبيل المثال زيادة الإنفاق الحكومي على البنى التحتية سيزيد من عائد استثمارات القطاع الخاص ويحفز على استثمارات أعلى في كل القطاعات الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية حيث يكون المضاعف عالياً جداً كون الاقتصاد بعيداً عن حالة الاستخدام الكامل ومن ثم فإن أثر المزاحمة سوف لن يكون حتمياً[١]. هكذا يبدو لنا أن إلغاء سعر الفائدة أو بناء نظام اقتصادي من دون سعر الفائدة سيحدّ من عمل ثلاثة متغيرات أساسية وهي (المضاربة والتوقعات التضخمية وأثر المزاحمة) وهي التي تعمل بعكس استقرار الاقتصاد الكلي.

قدر تعلق الأمر بموضوع البحث فإن موقف القرآن من سعر الفائدة يبدو أنه لا يعبر عن موقف شرعي بتحريم هذا السعر باعتباره رباً يجب اجتنابه فحسب بل إن الموقف القرآني أوسع من ذلك وله تفسيراته العلمية التي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ولا نبالغ إذا ما قلنا إن القرآن قد سبق علم الاقتصاد الحديث بالتوصل إلى هذه النتيجة الهامة وهي واحدة من المحاور الأساسية التي يدور

(١) Shari Spiegel, P.23.

حولها التوازن الاقتصادي العام وأن هذه السياسات نجدها مطبقة في العديد من الاقتصاديات ولها مناصرين ومؤيدين كما لها معارضين ومنتقدين وهي قابلة للبحث والنقاش شأنها شأن كل السياسات الاقتصادية الأخرى.

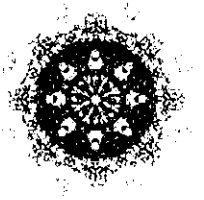

الخاتمة

مما تقدّم في الكتاب يبدو واضحاً أن القرآن لديه مفهومه الخاص عن النمو الاقتصادي وأن الأمر لا يقتصر فقط على النظرية الاقتصادية في امتلاكها للأدوات العلمية لتفسير ذلك النمو، وأن ما يميز الفلسفة القرآنية في هذا الجانب هو الربط الرائع بين الأرض والسماء وجعلهما في علاقة سببية واحدة وهو ما لم تستطع إدراكه معظم نظريات النمو الاقتصادي. عموماً إن الإسلام بنظرته الشمولية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يسعى إلى تحقيق نمو متوازن يشمل تلبية حاجات الفرد والمجتمع معاً وأن الثروة المادية والوسائل التكنولوجية وغيرها تعتبر وسائل مهمة في الاقتصاد الإسلامي وقد منح القرآن الكريم الدولة الإسلامية السلطات القانونية الضرورية لتنظيم الحياة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية بغية إحداث الانسجام بين مصالح الفرد والمجتمع وأن الحرية المتاحة للأفراد للقيام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية لا تعني أن بوسع الفرد الانخراط في أعمال مضرة بالمجتمع حيث يعتبر الإيمان بالله والغيب واليوم الآخر النقطة الجوهرية لكل

الأنشطة الإنسانية وهي التي تعمل بمثابة الضابط لسلوك الناس من خلال إيمانهم المطلق بمبدأ الثواب والعقاب في الحياة الآخرة[١].

وبغض النظر عن واقع المجتمعات الإسلامية اليوم فإن القرآن والإسلام عموماً يملك إمكانات فكرية قادرة على حلّ الكثير من الإشكالات التي تبدو لعلماء الاقتصاد غير قابلة للحل وإن القوة المحركة التي تستمد قوتها من الفكر الإلهي الذي جاء به القرآن قادرة أن تصبح رافعة ضرورية للتغيرات العميقة التي تقود التنمية الاقتصادية وهي مؤهلة لإعطاء الاندفاع الأولي للانطلاق الاقتصادي وتحقيق التوليفة المثلى التي تفترضها عملية النمو الاقتصادي[٢].

ويبدو جلياً أن العديد من الآيات القرآنية كانت تحمل تفسيراً علمياً للعديد من الظواهر الاقتصادية وإن جاء النص على مستوى الفرد أو الجماعة أو القرية وهي بمفهوم علم الاقتصاد تعني المستوى الجزئي (Micro) ولكن وفق منهج البحث العلمي تم توسيعها لتشمل المستوى الكلي أيضاً (Macro)، وبذلك حاول الكتاب توضيح المنهج القرآني في معرفة مصادر النمو الاقتصادي وأسباب التباين الحاصل بين البلدان في مستوى النمو المتحقق فيها وهو في ذلك يرجو النجاح وتحقيق الهدف الذي يصبو إليه.

أخيراً فإن المؤلف ليرجو متواضعاً بل ويدعو إلى العمل على تأسيس تفسير علمي لمنهج النمو الاقتصادي الذي جاء به القرآن وفق نموذج تنموي مستقل ينسجم مع فلسفة الإسلام وثقافته.

---

(١) محمد أيوب، ص ٩١.

(٢) جاك أوستروي، ص ١٠٧.

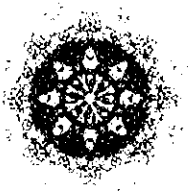

مصادر الكتاب

أولاً: باللغة العربية

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الصدر، محمد باقر، **اقتصادنا**، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٢

٣ ـ أمين، د. جلال احمد، **المشرق العربي والغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣

٤ ـ البابا، د.طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١،

٥ ـ اوستروي، جاك، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٠

٦ ـ أيوب، محمد، **النظام المالي في الإسلام**، أكاديميا، بيروت، ٢٠٠٩

٧ ـ الحسناوي، د.كريم مهدي، **محاضرات في الاقتصاد**، جامعة بغداد، ١٩٨٣

٨ - الشبيبي، د.سنان، **ملامح السياسة النقدية في العراق**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧

٩ - جعفر، د.علاء الدين، **تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة - الحالة العراقية**، مجلة حوار، العدد ١٩، بغداد، ٢٠٠٩

١٠ - زكي، د. رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧

١١ - صالح، د.مظهر محمد، **السياسة النقدية في العراق رؤية تحليلية**، مجلة حوار، العدد ٢٠، بغداد، ٢٠٠٩

١٢ - سيمون، برنييه، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩

١٣ - ساموبلسن، نوردهاوس، **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦

١٤ - شقير، د. لبيب، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر، القاهرة

١٥ - قرم، جورج، **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، ١٩٩٧

١٦ - غور، أل، **خطاب مقدم في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية**، القاهرة، ١٩٩٤

ثانياً: باللغة الإنكليزية

1 - Addison, Tony, **Development Policy**,, UNU-WIDER, Helsinki, 2004

2 - Begg, David & Fisher, Stanly &Dornbush, Rodiger, **Economics**, MaGraw hill, London, 1987

3 - Crafts, Nicholas, **Globalization and growth in the Twentieth century**, IMF, Washington DC, 2000

4 - Cappelen, Adne, & Mjoset, Lars, **Can Norway be a role model for natural resource abundant countries**, UNU-WIDER, Helsinki, 2009

5 - Ghatak, Subrata, **An Introduction to Development Economics**, Routledge, London, 1995

6 - Mohammed, Alaa Aldeen J, **The Concept of human Development Population and Employment Theoritical Issues**, Economic review, Quarterly journal of the University of Economics, Bratislava, No.4, 2003

7 - Myrdal. Gunnar, **Asian Drama**, Penguin Book, London, 1977

8 - Nariai,Osamu, **Exploring the Japanese Economy**, Reitaku University press, Tokyo, 2005

9 - Sachs, Jeffry & M.Warner, **Natural Resource Abundance and** Economic growth, Harvard University, Cambridge MA,1997

10- Patrinos, Harry Antony, **Notes on Education and Economic Growth: Theory and Evidence**, World Bank, 1994

11- Ranis, Gustav & Stewart, Frances, **Strategies for Success in Human Development**, Yale University, Connecticut, 2000

12- Romer, Paul, **What Determine the rate of growth and Technological changes**, World Bank, 1989

13- Renelt, David, **Economic growth a review of the theoretical and empricial literature**, World Bank, 1991

14- Spiegel, Shari, **Macroeconomic and Growth Policies** United Nations DESA, New York, 2007

15- Wachtel, Paul, **Macroeconomics from theory to** practice, MaGraw hill, USA, 1989

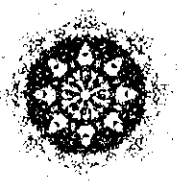

الفهرس

المقدمة ٥

الفصل الأول: نظريات النمو الاقتصادي ١٣

أولاً: النظرية الكلاسيكية للنمو Classical Theory ١٤

ثانياً: النظرية الكينزية The Keynesian Theory ١٧

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية للنمو Neoclassical Theory ٢١

رابعاً: النظرية الحديثة للنمو New Growth Theory ٢٧

السياسات المساندة للنمو ٣٠

الموارد البشرية والتعليم: ٣٠

الإنفاق الحكومي والضرائب: ٣١

السياسة التجارية: ٣١

الفصل الثاني: مصادر النمو الاقتصادي ٣٣

أولاً: السكان والموارد البشرية ٣٦

ثانياً: الموارد الطبيعية ٣٩

الفصل الثالث: القرآن والنمو الاقتصادي ٤٥
أولاً: المن والسلوى والنمو الاقتصادي ٤٧
ثانياً: القرآن واختلاف مستويات النمو ٥٠
ثالثاً: المنطلقات الأساسية للنمو في القرآن ٥٥
رابعاً: التفسير الاقتصادي لمواقف القرآن من النمو ٦٣
إلغاء سعر الفائدة وأثر المزاحمة ٧٢
الخاتمة ٧٧
مصادر الكتاب ٧٩
أولاً: باللغة العربية ٧٩
ثانياً: باللغة الانكليزية ٨١